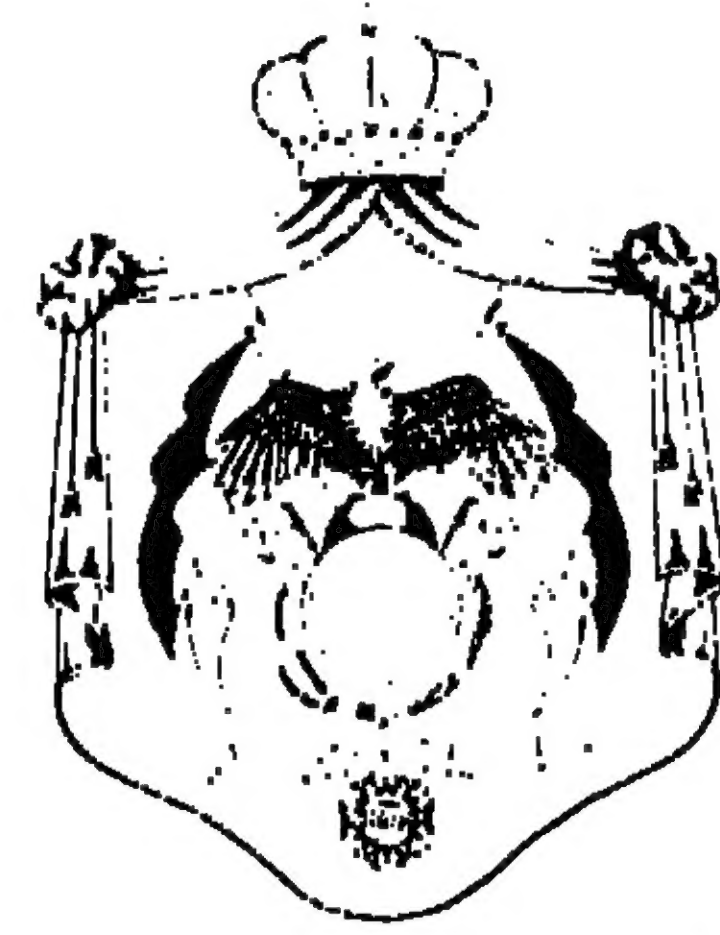
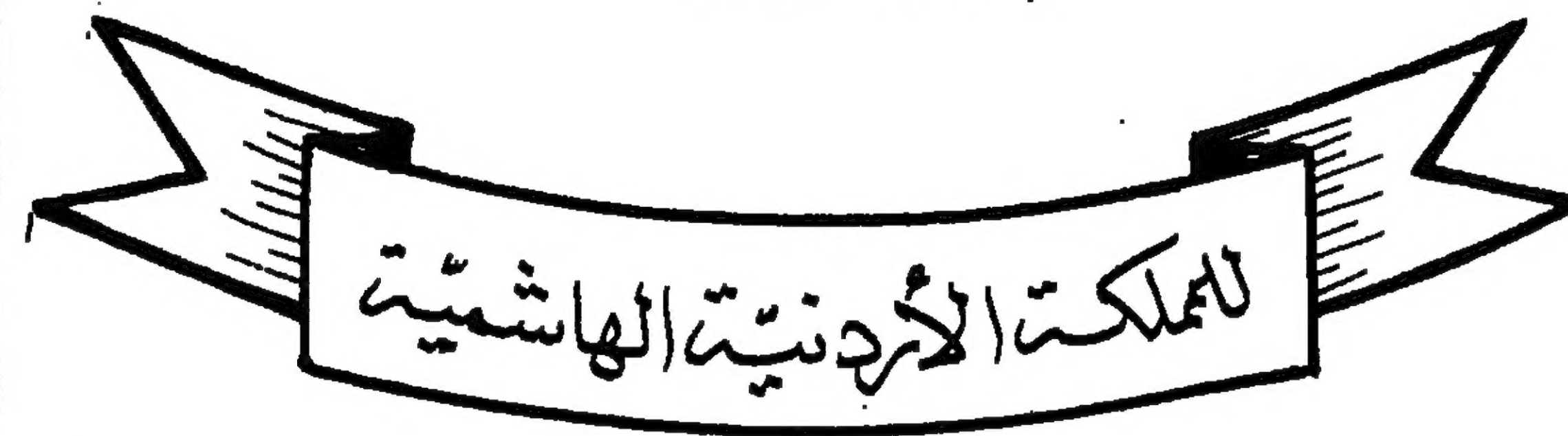


حكومة الأردن



الأردن الرسمية



١١-

عمان : الاثنين ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٤١٨ هـ. الموافق ١ أيلول سنة ١٩٩٧ م.

العدد : ٤٢٢٦

توزع من قبل وزارة المالية

طبع في المطابع العسكرية



فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
٣٧٣٣	حل مجلس النواب
٣٧٣٤	- نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٧ نظام تشجيع استثمارات غير الاردنيين
٣٧٣٦	- نظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية
٣٧٣٨	- نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٩٧ نظام البحث العلمي لتطوير العملية التربوية
٣٧٤٢	- نظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام المسالخ في منطقة امارة العاصمة
٣٧٤٨	- نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام المكافاة والتعويض وصندوق الاسرار لموظفي الجامعة الاردنية
٣٧٥٠	- نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك
٣٧٥٢	- نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام الموظفين الاداريين والفنيين في جامعة اليرموك
٣٧٥٤	- اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانيء بين جمهورية السودان والمملكة الاردنية الهاشمية
٣٧٦٤	- الاتفاقية الثنائية للربط الكهربائي بين شبكتي كهرباء الاردن ومصر
٣٨٠٥	- قرار صادر عن وزير الداخلية
٣٨٠٦	- تعديل تعليمات اجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

مجلس النواب

نخريالحسين الأول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة (٣٤) من الدستور
 لأمر بما هو آت :-

يحل مجلس النواب اعتباراً من يوم الاثنين الواقع في الاول من ايلول سنة ١٩٩٧.

١٩٩٧/٨/٢٨.

الحسين بن طلال

وزير الداخلية

نذير رشيد

رئيس الوزراء

الدكتور عبدالسلام المجالي

نخريالحسين الأول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
 وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٩
 نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٧

نظام تشجيع استثمارات غير الاردنيين

صادر بالاستناد الى المادة (٢٤) من قانون تشجيع الاستثمار

رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تشجيع استثمارات غير الاردنيين لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها في قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ .

المادة ٣- للمستثمر غير الاردني ان يملك كامل أي مشروع او جزء منه او أي نشاط اقتصادي في المملكة باستثناء المشاريع والنشاطات التالية التي تقتصر ملكيته او مساهمته فيها على ما لا يتجاوز (٥٠٪) الخمسين بالمئة :-

أ- قطاع المقاولات الانشائية

ب- قطاع التجارة والخدمات التجارية

ج- قطاع التعدين

هــ

المادة ٦- يلغى (نظام تشجيع استثمارات غير الاردنيين) رقم (١) لسنة ١٩٩٦ والتعديل
الذي طرأ عليه .

199Y/Y/19

المستخرج من

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام الجبالي	ثاني رئيس الوزراء لادورن الضيفات وزير التنمية الادارية الدكتور عبد الله النصور	نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العائلي
وزير المعدل رئيس مجلس الشكسة	وزير الخارجية الدكتور فايز الدارونة	وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الساكس
وزير اوقاف والشؤون والثقافات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير التخطيط الدكتورة ريماء خلف	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة توفيق عيسى شاشان
وزير التربية والتعليم وزير التنمية المحلي الدكتور منذر 'عصري	وزير الاقتصاد العامة والامكان المهندس ناصر اللوزوي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين حمصه
وزير الدخالية للحري وشسيد	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الحزدي	وزير المياه والري الدكتور ملتر حاددين
وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صلاح الحوراني	وزير الصناعة والتجارة وزير التعمين الدكتور هاني الكافي	وزير المالية سليمان حافظ
وزير المعدل الدكتور صالح الخصاونه	وزير الزراعة محمد الكريشه	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور وزير الشباب والوكالة الدكتور محمد غير ماهر
وزير السياحة والامر عقل بلتاجسي	وزير الزراعة محمد الكريشه	وزير دولة لشؤون الاصلام الدكتور سعيد مطاوع

محمد بن الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٨/٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٧

نظام معدل لنظام التقسيمات الإدارية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية لسنة ١٩٩٧) ويقرأ

مع النظام رقم (٣١) لسنة ١٩٩٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وماترأ

عليه من تعديل كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

১৯৭৬

المادة ٢- يلغى اسم قرية (حليوة المسارحة) الواردة برقم (١١) من البند (١) من الفقرة (ب) (لواء البادية الشمالية) من المادة (١٠) من النظام الاصلي (محافظة المفرق) ويستعاض عنه بالاسم التالي :-
١١- روضة الامير حمزه بن الحسين

١٩٩٧/٨/٢

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية دوزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد المعاني	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التنمية الادارية الدكتور عبد الله النسور	وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام السامنت
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريسنان	وزير التخطيط الدكتورة ريماء خلف	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير دولة لشؤون الاعلام بالوكالة المهندس ناصر اللوزي
وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير المالية بالوكالة محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين	وزير الداخلية نفيذ رشيد
وزير العمل الدكتور صالح الخصاونه	وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين	وزير الصناعة والتجارة وزير التموين الدكتور هاني الملقى
وزير السياحة والآثار عقل بلقاسي	وزير التنمية الاجتماعية ووزير الصحة والرعاية الصحية بالوكالة الدكتور محمد خير ماسر	وزير الزراعة مجهم الخريشه

نحو الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٨/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٩٧

نظام البحث العلمي لتطوير العملية التربوية

صادر بمقتضى الفقرة (ز) من المادة (٦) والمادة (٤٣) من

قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام البحث العلمي لتطوير العملية التربوية لسنة ١٩٩٧)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة:	وزارة التربية والتعليم
الوزير:	وزير التربية والتعليم
الامين العام:	الامين العام للوزارة
اللجنة:	لجنة البحث العلمي لتطوير العملية التربوية المؤلفة بمقتضى احكام هذا النظام .

هــ كـ مـ نـ طـ

المادة ٣- يهدف البحث العلمي التربوي لتطوير العملية التربوية في الوزارة الى مايلي:-

- أ- اجراء البحوث وتوظيف نتائجها في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات التربوية.
- ب- الاسهام في ايجاد الحلول لمعالجة المشكلات المتعلقة بالعملية التربوية.
- ج- دعم الباحثين وتشجيعهم للقيام بالبحوث المتعلقة بتطوير العملية التربوية واعداد مشروعات البحوث على المستوى الوطني.

المادة ٤-أ- تؤلف في الوزارة لجنة تسمى (لجنة البحث العلمي لتطوير العملية التربوية) على النحو التالي :-

- ١- الامين العام رئيسا
- ٢- مدير عام البحوث والدراسات التربوية نائبا للرئيس
- ٣- ثلاثة اشخاص من اعضاء هيئات التدريس في كليات العلوم التربوية والبحث العلمي اعضاء في الجامعات الاردنية.
- ٤- ثلاثة اعضاء من لجنة التخطيط في الوزارة ممن تتوفر فيهم المؤهلات اعضاء
- الاكاديمية والتربوية العالية.
- ٥- مدير الدراسات والبحوث التربوية عضوا ومقررا
- ب- يتم تعيين الاعضاء المنصوص عليهم في البندين (٤،٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من الوزير ولمدة سنتين قابلة للتجديد.

- ج - تجتمع اللجنة مرة كل شهر على الاقل بدعوة من رئيسها او نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ستة من اعضائها على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه واحدا منهم، وتتخذ قراراتها بالاجماع او اغلبية اصوات الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .
- د- للجنة ان تدعو الى أي من اجتماعاتها من تراه مناسبة للاستئناس برأيه في القضايا المطروحة عليها دون ان يكون له حق التصويت .

المادة ٥- تتولى اللجنة المهام التالية :-

- أ- اقتراح السياسة العامة للبحث العلمي لتطوير العملية التربوية ووسائل تنفيذها .
- ب- اعداد خطط البحوث والدراسات التربوية بما يحقق السياسة التربوية .
- ج- اقرار مشاريع البحوث والدراسات التربوية المقدمة اليها والاشراف على تنفيذها .
- د- تكليف متخصصين لاجراء البحوث والدراسات التربوية .
- هـ- تقييم البحوث والدراسات التربوية المقدمة اليها او تكليف متخصصين للمشاركة في عملية التقييم .

المادة ٦- للوزير بناء على تنسيب اللجنة الموافقة على التفريغ الكلي او الجزئي للموظف الذي يتولى القيام ببحث تربوي اذا اقتضت طبيعة البحث هذا التفريغ .

المادة ٧- تصرف مكافآت لتشجيع البحوث والدراسات التربوية تحدد بقرار من الوزير وفق الاسس والشروط التي يعتمدها مجلس الوزراء .

مكرر الفصل

المادة ٨- يلغى نظام البحث التربوي رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٨ .

١٩٩٧/٨/٥

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العفاني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام السماكة	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة	وزير العدل رياض الشكعة
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريشان	وزير التخطيط الدكتورة ريم خلف	وزير الاوتاف والشؤون والمندسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير الاعمال العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري
وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكردى	وزير الداخلية نفيش رشيد
وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين	وزير المالية ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة سليمان حافظ	وزير الصناعة والتجارة وزير التموين الدكتور هاني الملقى
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر	وزير الزراعة مجسم الخريشة	وزير العمل الدكتور صالح الخصاونه
وزير دولة لشؤون الاسلام الدكتور سمير مطاوع	وزير السياحة والآثار مقل بلقاسي	

الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٨/٥

ناصر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٧

نظام معدل لنظام المسالخ في منطقة امانة العاصمة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المسالخ في منطقة امانة العاصمة لسنة

١٩٩٧) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي

كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى تعريف كل من العبارات التالية الواردة في المادة (٢) من النظام الاصلي

والمعنى المخصص لكل منها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي:-

اللحوم الطازجة: لحوم الحيوانات والدواجن التي تدبح في مسالخ الامانة

او تؤرد اليها مذبوحه ولم يمض على ذبحها (٢٢) ساعة

وتشمل الاسماك والاحياء المائية المعدة للاستهلاك

البشري واحشاء الحيوانات .

اللحوم المجمدة: لحوم الحيوانات والدواجن والاسماك والاحياء المائية

المعدة للاستهلاك البشري التي ترد مجمدة الى مسالخ

الامانة واللحوم التي تحفظ بالتعليق او التدخين او

التجفيف او باي صناعة اخرى .

هذه هي النسخة

- التخزين العادي: حفظ اللحوم الطازجة بعد ذبحها مباشرة او بعد وصولها مذبوحة الى مسالخ الامانة لمدة تتراوح بين (١٢-٢٤) ساعة بهدف التحقق من صلاحيتها للاستعمال .
- التخزين الاضافي: حفظ اللحوم الطازجة لمدة لا تزيد على (٢٢) ساعة من انتهاء مدة التخزين العادي .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٤:-

- تستوفي الامانة عن خدمات المسالخ التابعة لها الرسوم الاتية :-
- أ- عن عملية الذبح او الاشراف على الذبح والمعاينة والتخزين العادي واستعمال المرافق المتعلقة بذلك في المسلخ :-

فلس	دينار
١	-
٥	-
٦	-
٨٠	-
عن كل رأس من الضان او الماعز	
عن كل رأس من البقر او الجاموس	
عن كل رأس من الحيوانات الاخرى	
عن كل طير	

- ب- عن اعمال المعاينة او التخزين العادي للحوم الطازجة المستوردة :-

- ١- المستورد لحساب التجار:-

فلس	دينار
٣٠	-
٣٠	-
عن كل كيلو غرام من اللحوم	
عن كل كيلو غرام من الاحشاء	

- ٢- المستوردة لحساب أي وزارة او مؤسسة رسمية :-
- فلس دينار

- ١٠ - عن كل كيلو غرام من لحوم الضان او الماعز او من اللحوم المستوردة الاخرى .
- ٣٠ - عن كل كيلو غرام من الاحشاء .

- ج- عن معاينة اللحوم المجمدة من قبل الطبيب:-

فلس دينار

- ٢٠ - عن كل كيلو غرام من اللحوم يستوردها القطاع الخاص لحسابه .
- ٢ - عن كل كيلو غرام من اللحوم المستوردة لاي وزارة او مؤسسة رسمية مباشرة او بواسطة القطاع الخاص .

- د- عن التخزين الاضافي:-

فلس دينار

- ١٨٠ - عن كل رأس من الضان او الماعز .
- ٢٠٠ ١ - عن كل رأس من البقر او الجاموس .
- ٦٠٠ ١ - عن كل رأس من الحيوانات الاخرى .
- ١٠ - عن كل كيلو غرام او جزء منه من اللحوم المجمدة .
- ١٠ - عن كل طير .

هـ

هـ- عن التخزين المرضي:-

فلس دينار

- | | |
|-------|--|
| ٣٠٠ - | عن كل رأس من الضان او الماعز . |
| ٢ - | عن كل رأس من البقر او الجاموس . |
| ٢ - | عن كل رأس من الابل او الحيوانات الاخرى . |
| ١٥ - | عن كل كيلو غرام او جزء منه من لحم الطيور او اللحوم المجمدة . |

المادة ٤-يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

ج- تستوفى الامانة الرسوم السنوية التالية عن كل ترخيص تصدره او تجدد:

- | | |
|---------------|-------------------|
| ١- ٢٠ ديناراً | عن المسالخ . |
| ٢- ٦ دنائير | عن مساعد السلاح . |
| ٣- ٣ دنائير | عن عامل السلاحه . |

المادة ٥-تلقى عبارة (لامين العاصمة) الواردة في مطلع الفقرة (أ) من المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بالعبارة التالية:-
(لامين عمان او من يفوضه)

المادة ٦-تعديل المادة (٩) من النظام الاصلي على الوجه التالي:-
اولاً: باضافة العبارة التالية الى اخر مطلعها (وذلك بالزامه بدفع جميع الرسوم المقررة عنها).

ثانياً: بإلغاء نص الفقرة (ج) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ج- اجازة التصرف بها اذا وجدت صالحة للاستهلاك بعد فحصها ودفع

الرسوم المقررة مضافا اليها الرسوم الاضافية التالية:-

فلس دينار

- | | |
|------|---|
| ١٠ - | عن كل رأس من الماعز او الضان . |
| ٢٥ - | عن كل رأس من الحيوانات الاخرى . |
| ٧٥ - | عن كل كيلو غرام او جزء منه من لحوم الطيور واللحوم المجمدة . |

هـ- عن التخزين المرضي:-

المادة ٧-تعديل المادة (١١) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (لا تتجاوز (١٠) دنانير)
المادة ٧ فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية (لا تتجاوز (١٠٠) دينار) .

199Y/A/O

الحسين بن طاهر

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية الدكتور عبدالله النصور	نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العفاني
وزير العدل رياض الشكمه	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة	وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بهنام الساكت
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التخطيط الدكتورة ريماء خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كهرشاشان
وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري	وزير الاسفلت العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه
وزير الداخلية نفيذ رشيد	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكودي	وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين
وزير الصناعة والتجارة وزير التكوين الدكتور هاني الملقى	وزير المالية ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة سليمان حافظ	وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين
وزير العمل الدكتور صالح الخصاونه	وزير الزراعة مجهنم الخريش	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر
وزير السياحة والاكر مقل بلتاجي	وزير دولة لشؤون الاملا الدكتور سمى مطاوع	

مخبر الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ————— ور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٨/١٩٩٧
نأمر بوضع النظام الآتى :-

نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٧
نظام معدل لنظام المكافأة والتعويض
وصندوق الادخار لموظفي الجامعة الاردنية

المادة ١٥- يسنّى هذا النظام (نظام معدل لنظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار لموظفي الجامعة الاردنية لسنة ١٩٩٧) ، ويقرأ مع النظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وماضراً عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ- يستحق الموظف عند تركه الخدمة نيايا مكافأة عن خدمته تحسب على اساس الراتب الذي تقاضاه عن الشهر الاخير من خدمته، وفق الأسس التالية :-

١- على اساس الراتب الخاضع للضمان الاجتماعي اعتبارا من تاريخ شمول العاملين في الجامعة باحكام قانون الضمان الاجتماعي وحتى بلوغ الموظف سن الخامسة والستين من عمره

هك هو الظل

٢- على أساس الراتب الاساسي عن المدة السابقة لتاريخ شمول العاملين في الجامعة باحكام قانون الضمان الاجتماعي ومدة خدمته بعد بلوغ الموظف الخامسة والستين من عمره.

١٩٩٧/٨/١٩

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التنمية الادارية ووزير التخطيط بالوكالة
الدكتور عبدالله النصور

وزير الخارجية
الدكتور فايز الطراونة

وزير المداخل
رياض الشكعة

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور جواد العناني

وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير النقل ووزير البريد والاتصالات
الدكتور بسام الساكت

وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي
الدكتور منذر المصري

وزير الداخلية
نليس رشيد

وزير الطاقة والثروة المعدنية
محمد صالح الحوراني

وزير الثقافة ووزير الشباب
الدكتور قاسم ابو عين

وزير التنمية الاجتماعية
الدكتور محمد خير ماسي

وزير الصحة والرعاية الصحية
الدكتور اشرف الكردي

وزير الصناعة والتجارة ووزير التعمير
الدكتور هاني الملقى

وزير الميناء
الدكتور صالح الخصاونة

وزير السياحة والآثار
عقل بلعاجي

وزير المياه والري
الدكتور منذر حدادين

وزير المالية
سليمان حافظ

وزير الزراعة
مجهم الخريشة

وزير دولة لشؤون الاعمال
الدكتور سمير مطاوع

الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٨/١٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٩٧

نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية

في جامعة اليرموك

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع النظام رقم (٤) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيمايلي بالنظام الاصلي وماطرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٤٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- مكافأة تعادل راتب شهر واحد عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الاولى في الجامعة ، وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثانية، وراتب شهرين عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثالثة، وراتب ثلاثة اشهر عن كل سنة من سنوات خدمته التي تلي ذلك وتحسب اجزاء السنة من سنوات الخدمة على اساس نسبتها الى السنة الكاملة، وتحسب مكافأة نهاية الخدمة على اساس الراتب الشهري الاخير الذي تقاضاه عضو هيئة التدريس او مساعد التدريس او البحث وفق الاسس التالية :-

١- على اساس الراتب الخاضع للضمان الاجتماعي اعتباراً من تاريخ شمول جميع العاملين في الجامعة باحكام قانون الضمان الاجتماعي وحتى بلوغ عضو هيئة التدريس ومساعد التدريس او البحث سن الخامسة والستين من عمره.

مكرر النظام

٢- على أساس الراتب الأساسي عن المدة السابقة لتاريخ شمول جميع العاملين في الجامعة باحكام قانون الضمان الاجتماعي وعن مدة خدمة عضو هيئة التدريس أو مساعد التدريس أو البحث بعد بلوغه سن الخامسة والستين من العمر.

١٩٩٧/٨/١٩

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التنمية
الإدارية ووزير التخطيط بالوكالة
الدكتور عبدالله النصور

وزير
الخارجية
الدكتور فايز الطراونة

وزير
الشؤون البلدية والتربية والبيئة
توفيق كريشان

وزير
دولة لشؤون رئاسة الوزراء
سعد الدين جمعه

وزير
المياه والري
الدكتور منذر حدادين

وزير
المالية
سليمان حافظ

وزير
الزراعة
محمّد الخريش

وزير دولة لشؤون
الأمم المتحدة
الدكتور ممد مطاوع

وزير
المعدل
رياض الشكعة

وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير
الاغاث العامة والاسكان
المهندس ناصر اللوزي

وزير الصحة
والرعاية الصحية
الدكتور أشرف الكروني

وزير الصناعة والتجارة
ووزير التموين
الدكتور هاني الملقني

وزير
المعدل
الدكتور صالح الخصاونة

وزير
السياحة والآثار
مقل بلناجي

رئيس الوزراء
ووزير الدفاع
الدكتور عبدالسلام الجعالي

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية
ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور جواد العناني

وزير النقل
ووزير البريد والاتصالات
الدكتور بسام السامكة

وزير التربية والتعليم
ووزير التعليم العالي
الدكتور منذر المصري

وزير
الداخلية
نذير رشيد

وزير
الطاقة والثروة المعدنية
محمد صالح الحوراني

وزير الثقافة
ووزير الشباب
الدكتور قاسم أبو عين

وزير
التربية الاجتماعية
الدكتور محمد خير ماضي

نحو تحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٨/١٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٧

نظام معدل لنظام الموظفين الإداريين والفنيين
في جامعة اليرموك

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الموظفين الإداريين والفنيين في جامعة اليرموك لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع النظام رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيمايلي بالنظام الاصلي ومطراً عليه عن تعديل كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- مكافأة تعادل راتب شهر واحد عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الأولى في الجامعة ، وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثانية، وراتب شهرين عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثالثة. وراتب ثلاثة اشهر عن كل سنة من سنوات خدمته التي تلي ذلك وتحسب اجزاء السنة من سنوات الخدمة على اساس نسبتها الى السنة الكاملة. وتحسب مكافأة نهاية الخدمة على اساس الراتب الشهري الاخير الذي تقاضاه الموظف وفق الاسس التالية :-

١- على اساس الراتب الخاضع للضمان الاجتماعي اعتباراً من تاريخ شمول جميع العاملين في الجامعة باحكام قانون الضمان الاجتماعي وحتى بلوغ الموظف سن الخامسة والستين من عمره .

هذه هي النسخة

٢- على اساس الراتب الاساسي عن المدة السابقة لتاريخ شمول جميع العاملين في الجامعة باحكام قانون الضمان الاجتماعي وعن مدة خدمته بعد بلوغ الموظف الخامسة والستين من العمر.

١٩٩٧/٨/١٩

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التنمية الادارية ووزير التخطيط بالوكالة
الدكتور عبدالله النصور

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
الدكتور عبدالسلام المجالي

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور جواد العناني

وزير
المعدل
رياض الشكمه

وزير
الخارجية
الدكتور فايز الطراونه

وزير الاوقاف والشؤون
والمندسات الاسلامية
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير النقل
وزير البريد والاتصالات
الدكتور بسام الساكنت

وزير
الشؤون البلدية والتربية والبيئة
توفيق كريسنان

وزير
الاشغال العامة والاسكان
المهندس ناصر اللوزي

وزير التربية والتعليم
وزير التعليم العالي
الدكتور منذر المصري

وزير
دولة لشؤون رئاسة الوزراء
سعد الدين جمعه

وزير الصحة
والرعاية الصحية
الدكتور اشرف الكردي

وزير
الداخلية
نذير رشيد

وزير
المياه والري
الدكتور منذر حدادين

وزير الصناعة والتجارة
وزير التموين
الدكتور هاني الملقح

وزير
الطاقة والثروة المعدنية
محمد صالح الحوراني

وزير
المالية
سليمان حافظ

وزير
المعدل
الدكتور صالح الخصاونه

وزير الثقافة
وزير الشباب
الدكتور قاسم ابو عين

وزير
الزراعة
محمد الخريشه

وزير
السياحة والآثار
مقتل بلتاجي

وزير
التنمية الاجتماعية
الدكتور محمد في ماضي

وزير دولة لشؤون
الاسلام
الدكتور سمير مطاوع

• صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٩٨٧) تاريخ ١٩٩٧/٧/١٩ المتعلق باتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان في عمان بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٩ بشكلها التالي :-

اتفاقية التعاون

في مجال النقل البحري التجاري والموانئ

بين جمهورية السودان

و

المملكة الاردنية الهاشمية

انطلاقاً من الروابط الاخوية والتاريخية القائمة بين جمهورية السودان والمملكة الاردنية الهاشمية وشعبيهما الشقيقين ورغبة منهما في تعزيز علاقتهما الاقتصادية والتجارية وارساء اسس التعاون المشترك في المجال البحري بغية تنمية وتسهيل وتنظيم النقل البحري بينهما واستخدام موانئهما واساطيلهما البحرية الوطنية بهدف تحقيق التنمية المشتركة لما فيه مصلحة البلدين الشقيقين فقد اتفقتا على ما يلي:

هــكـاـنـ الـاـطـال

المادة الاولى: ايجاد الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية الى:

- تكثيف مساهمة البلدين في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية.
- تنظيم العلاقات والأنشطة البحرية بين البلدين وتحقيق تنسيق افضل.
- سن مياسه موحده ومركزه على مبدأ المشاركة والتكامل بين اساطيل البلدين في نقل المبادلات التجارية البحرية.
- تلافي جميع العوائق التي من شأنها ان تضر بتنمية النقل البحري بين البلدين.
- التنسيق في مجال التفتيش والإرشاد والإنقاذ البحري وتبادل المعلومات فيما بين البلدين قصد توفير انجع اسباب السلامة لسفن كلا البلدين.
- تنسيق للقوانين واللوائح البحرية في البلدين.
- توحيد المواقف في المحافل والمنظمات البحرية الاقليمية والدولية.
- التنسيق والتعاون في مجال التأهيل البحري.
- التعاون في مجال استغلال الموانئ البحرية.
- التعاون في مجال ادارة وتشغيل وصيانة واصلاح السفن.

المادة الثانية: التعاريف

يقصد لاغراض تطبيق هذه الاتفاقية بالكلمات والعبارات الواردة ادناه المعاني المبينه ازاءها:

١. (السلطة البحرية المختصة): الوزير المكلف بالشؤون البحرية والموانئ او من ينيبه.
٢. (الشركات البحرية): كل شركة تتوفر فيها الشروط التالية:
 - أ. تكون تابعه فعلا للقطاع العام و/او الخاص لاحد البلدين او كلاهما.
 - ب. يكون سجلها القانوني باقليم احد البلدين.
 - ج. يكون معترف بها من السلطة البحرية المختصة التي تتولى التعريف بنشاطها.

٣. (سفينة الطرف المتعاقد): كل سفينة تجارية مسجلة باقليم ذلك الطرف ورافعة علمه طبقاً لقوانينه ولوائحه.
٤. (السفينة المستغلة من قبل الشركات البحرية لاحد الطرفين المتعاقدين): كل سفينة تابعة للطرف المتعاقد وكذلك كل سفينة مستأجرة من قبل شركاته البحرية.
- الآن ان هذه العبارة لا تشمل:
 - السفن الخاصة بالهوات المسلحة.
 - سفن البحوث.
 - سفن الصيد البحري.
 - السفن والوحدات البحرية التي لا تمارس نشاطات بحرية تجارية.
٥. (عضو طاقم السفينة): الربان وكل شخص يعمل اثناء الرحلة على متن السفينة لارادتها او قيادتها او صيانتها ومدرج بسجل الطاقم.
٦. (اللجنة البحرية المشتركة): اللجنة المشكلة لاغراض هذه الاتفاقية وتضم في عضويتها ممثلين عن الجهات ذات العلاقة بالنشاط البحري والموانئ في البلدين.

المادة الثالثة: تطبيق القوانين

تخضع سفن كل من الطرفين المتعاقدين وطواقمها وركابها وحمولتها خلال تواجدها في حدود المياه الاقليمية والداخلية وموانئ الطرف المتعاقد الاخر للتشريع الداخلي لهذا الطرف الاخير.

هكذا في الأصل

المادة الرابعة: جنسية السفن ووثائقها

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بجنسية سفينة الطرف المتعاقد الآخر طبقاً للمستندات الموجودة على ظهر السفينة والصادرة عن سلطته البحرية المختصة طبقاً للقوانين المعمول بها في بلد الطرف المتعاقد الآخر الذي ترفع السفينة علمه.

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بكافة المستندات القانونية الدولية الموجودة على سفينة الطرف المتعاقد الآخر والخاصة ببناء السفينة وتجهيزاتها وطاقاتها وشهادة الحمولة واية شهادات ومستندات اخرى صادرة عن سلطته البحرية المختصة طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في بلد الطرف المتعاقد الآخر الذي ترفع السفينة علمه.

لا تخضع سفن أي من الطرفين المتعاقدين التي تحمل شهادات صادرة بصفه قانونية لاعادة قياس الحمولة وتعتبر الحمولة الصافية والمبيّنه بالشهادة اساساً لحساب الرسوم الطننيه.

المادة الخامسة: معاملة السفن بالموانئ

يضمن كل من الطرفين المتعاقدين بموانئ لسفن الطرف المتعاقد الآخر نفس المعاملة التي يعامل بها سفنه فيما يتعلق بحرية الدخول والخروج والاقامه بها واستعمال جميع التسهيلات التي يمنحها للملاحة والعمليات التجارية سواء بالنسبة للسفن وطواقمها او للمسافرين وللبضائع ويتعلق هذا الاجراء خاصة باسناد اماكن الارساء وتسهيلات الشحن والتفريغ.

المادة السادسة: رسوم خدمات الموانئ

تسدد كافة الرسوم والأتعاب والمصروفات التي تستحق على سفن احد الطرفين المتعاقدين في موانئ او مياه الطرف المتعاقد الآخر وفقاً للقوانين واللوائح والتعرفة المعمول بها لدى هذا الطرف المتعاقد.

المادة السابعة: وثائق تعريف البحارة

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بوثائق تعريف البحارة المسلمه من قبل السلطه البحريه المختصة للطرف المتعاقد الآخر ويمنح حاملها تلك الوثائق الحقوق المنصوص عليها بالماده الثامنه من هذه الاتفاقية حسب ما تتضمنه من شروط.

ان وثائق التعريف المذكوره اتقا هي:

بالنسبه لجمهوريه السودان (الدفتري البحري)
وبالنسبه للمملكه الاردنيه الهاشميه (سجل بحار)

المادة الثامنه: الحقوق المعترف بها للبحاره حاملي وثائق التعريف

تخول وثائق التعريف المذكوره بالماده السابعه لحاملها حق النزول الى البر خلال اقامه السفينه بميناء الارساء شريطة ان يكونوا مدرجين بسجل طاقم السفينه وبالقائمه المسلمه لسلطات الطرف المتعاقد الآخر.

يرخص للأشخاص الحاملين لوثائق التعريف الممنوحه من احد الطرفين المتعاقدين والمذكوره بالماده السابعه، مهما كانت وسيلة النقل المستعمله دخول اقليم الطرف المتعاقد الآخر او عبوره للاتحاق بسفينتهم او الانتقال الى سفينه اخرى او الاقامه به لاسباب صحيه او العوده الى بلادهم.

هــ كـ لـ مـ نـ

كما تمنح تأشيرة الدخول والعبور اللازمة لأقليم أحد الطرفين المتعاقدين بطلب من الطرف المتعاقد الآخر للأشخاص الحاملين لوثائق التعريف المذكورة بالمادة السابعة والذين لا يحملون جنسية أحد الطرفين المتعاقدين. هذا ويحتفظ كلا الطرفين المتعاقدين بحقه في منع الدخول لأقليمه لأشخاص غير المرغوب فيهم.

المادة التاسعة: حقوق ممارسة النقل البحري

يعمل الطرفان المتعاقدان على:

- إنشاء خط ملاحى مشترك ومنظم بين موانئهما لنقل المسافرين والبضائع المتبادلة بينهما.
- تنظيم عمليات النقل البحري بينهما وحسن الاستغلال الأمثل لأسطولهما التجاري.
- الاستغلال المشترك لبعض الخطوط البحرية من طرف شركائهما البحريين.

كما يعمل (في إطار الخطوط المنتظمة) كل طرف متعاقد على توزيع حقوق النقل من حيث الحجم وقيمة أجرة النقل حسب مقتضيات مدونه قواعد سلوك المؤتمرات البحرية.

وفي حالة عدم استجابة أسطول أحد الطرفين المتعاقدين لطلبات النقل يخول للشركات البحرية التابعة للطرف المتعاقد الآخر العمل المؤقت على الخطوط البحرية المستقلة بين هذا الطرف وأي طرف آخر شريطة عدم الإخلال بالتزاماته.

كما يعمل كل طرف متعاقد عند الاقتضاء إلى الالتجاء التفضيلي لإيجار سفن الطرف المتعاقد الآخر وذلك حسب مقتضيات السوق والمنافسة.

المادة العاشرة: تمثيل شركات النقل البحري

للشركات البحرية لكلا الطرفين المتعاقدين حق الاحتفاظ بأقليم الطرف المتعاقد الآخر بالمصالح الضرورية لنشاطها البحري مع مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الآخر.

وفي حالة عدم رغبة هذه الشركات في استعمال الحق المنصوص عليه بالفقرة السابقة أن تكلف بهذه الأمور أية شركة بحرية مرخص لها بذلك طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها بأقليم الطرف المتعاقد الآخر وذلك بقصد تمثيلها ورعاية مصالحها.

المادة الحادية عشرة: الاستثمار المشترك

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع قيام مشاريع وشركات الاستثمار البحري المشترك بينهما ودعم وتنمية أساطيلهما البحرية الوطنية ونشطة موانئهما وعقد الاتفاقيات الخاصة لهذا الغرض بين الجهات ذات العلاقة في البلدين.

المادة الثانية عشرة: تسوية المدفوعات

تتم تسوية المدفوعات ذات العلاقة بالنقل البحري للأشخاص والبضائع بين الطرفين المتعاقدين بعملية قابلة للتحويل ومقبولة لديهما طبقاً لقوانين التحويل الخارجي نافذة المفعول لدى البلدين.

المادة الثالثة عشرة: المواد البحرية

إذا تعرضت سفينة تابعة لأحد الطرفين المتعاقدين لعطب أو جنحت قرب سواحل الطرف المتعاقد الآخر أو بأحد موانئه فإن السلطة المختصة لهذا الطرف الأخير تمنح لأعضاء الطاقم والمسافرين وكذلك السفينة وحمولتها نفس الحماية والمساعدة التي تمنحها لسفنها. هذا ولا تخضع البضائع المنتقلة من السفينة لأية رسوم جمركية شريطة عدم تسليمها للاستهلاك الداخلي.

المادة الرابعة عشرة: تسوية النزاعات على السفن

في حالة نشوء أي نزاع يتعلق بالنشاط البحري بوجه عام على ظهر سفينة تابعة لأي من الطرفين المتعاقدين أثناء تواجدهما في موانئ أو مياه الطرف المتعاقد الآخر يجوز للسلطة البحرية المختصة فيه التدخل لفض النزاع ودياً، وإذا تعذر ذلك يخطر الممثل الرسمي لدولة علم السفينة، وفي حالة عدم الوصول إلى تسوية تطبق القوانين واللوائح المعمول بها في بلد الميناء.

المادة الخامسة عشرة: التأهيل في الميناء البحري

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق أعمال مراكز ومدارس التأهيل البحري التابعة لهما مما يسمح بالاستغلال الأمثل للقدرات المتاحة من تبادل المعلومات والخبرات ويسهل كل طرف متعاقد قبول رعايا الطرف المتعاقد الآخر قصد التدريب والتأهيل وتبادل التجارب وبكاف تشجيعيه.

المادة السادسة عشرة: الاعتراف بالشهادات والمؤهلات

يعترف كل طرف متعاقد بالشهادات المهنية البحرية ومؤهلات الملاحة البحرية الممنوحة والمعتمدة من قبل الطرف المتعاقد الآخر بشرط توفر الحد الأدنى التأهيلي والتشغيلي الوارد بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها، ويعمل كلا الطرفين المتعاقدين على تنسيق وضبط صلاحيتها المهنية لممارسة مختلف الوظائف على متن سفن البلدين. ويشجع كل طرف متعاقد في حالة تواجده نقص وظيفي على متن سفنه الالتجاء للتأهيلي لسد تلك الفواجر وذلك بانتداب الكفاءات التابعة للطرف المتعاقد الآخر.

المادة السابعة عشرة: القوانين واللوائح الوطنية البحرية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق وتوحيد القوانين واللوائح المتعلقة بالأنشطة البحرية والمطبقة في بلديهما كلما كان ذلك ممكناً.

المادة الثامنة عشرة: العلاقات الدولية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق وتوحيد مواقفهما في المنظمات والهيئات والاتحادات والمؤتمرات والمحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالنشاط البحري والموانيء والتنسيق بينهم عند الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بهذا الشأن بما يدعم أهداف هذه الاتفاقيات كلما كان ذلك ممكناً.

المادة التاسعة عشرة: اللجنة البحرية المشتركة

يهدف تطبيق هذه الاتفاقية وفي إطار دعم العلاقات البحرية بين البلدين وتكريس مبدأ التشاور والتعاون وتركيز أسس التعاون الفني الشامل، وكذلك وضع ومتابعة برامج العمل المشترك وتبادل المعلومات والوثائق والإحصائيات الدورية وغير ذلك بصفة منتظمة يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة بحرية مشتركة تضم ممثلين عنهما، وتجتمع هذه اللجنة مره كل سنة بالتناوب بأحد البلدين في جلسته العادية ويمكن استدعائها في جلسته استثنائية بالبلد الذي تقدم بطلب ذلك في موعد لا يتجاوز (٦٠) سترين يوماً ابتداء من يوم تسلم هذا الطلب. ويوافق على النظام الداخلي لهذه اللجنة طبقاً لمحضر اتفاق يبرم بين ممثلي السلطات البحرية المختصة لكلا البلدين.

المادة العشرون: الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية

تكون الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية كما يلي:

في المملكة الأردنية الهاشمية	وزارة النقل
في جمهورية السودان	وزارة النقل

هــ كـ مـ لـ نـ

المادة الحادية والعشرون :

مخول الاتفاقية حيز التطبيق وتعديلها وانهاء
العمل بموجبها وتسوية الخلافات

أ/ تخضع هذه الاتفاقية للموافقة عليها طبقا للاجراءات القانونية المتبعة في بلد كل من الطرفين المتعاقدين وتصبح سارية المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بالطرق الدبلوماسية من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين.

ب/ تسري هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات بعد دخولها حيز التنفيذ وتتجدد تلقائيا بعد هذه الفترة من سنة لآخرى وذلك ما لم يخطر احد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابيا بالطرق الدبلوماسية برغبته في انتهاء العمل بها قبل ستة اشهر على الاقل من موعد انتهاء مدة سريانها.

ج/ اية تعديلات او اضافات الى هذه الاتفاقية يجب ان تتم كتابة بالطرق الدبلوماسية وان تكون بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين وتصبح التعديلات او الاضافات نافذة المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين.

د/ كل خلاف يتعلق بتفسير او تطبيق هذه الاتفاقية يتم تسويته وديا على مستوى اللجنة البحرية المشتركة وان تعذر ذلك فمن خلال الطرق الدبلوماسية.

حررت هذه الاتفاقية في مدينة عمان بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٩ م.

من نسختين أصليتين باللغة العربية وقع عليها ممثلا حكومة جمهورية السودان وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية.

عن حكومة جمهورية السودان
المهندس سمير قعوار
وزير النقل

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
المهندس سمير قعوار
وزير النقل

• صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٩٨٦) تاريخ ١٩٩٧/٧/١٩ المتعلق بالاتفاقية الثنائية للربط الكهربائي بين شبكتي كهرباء المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية التي تم التوقيع عليها بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٧/٧/٦ بشكلها التالي :-

الاتفاقية الثنائية لربط الكهرباء بين شبكتي كهرباء الأردن و مصر

المادة (١)

١- التوقيعات :

١- طبقا للاتفاقية العامة للتبادل التجاري الخاصة بالربط الكهربائي بين الدول الخمس (مصر ، العراق ، الاردن ، سوريا ، تركيا) ، المعتمدة من الحكومات المعنية والموقعة في عمان في الثالث والعشرين من ذي الحجة عام ١٤١٣ هجرى - الموافق الثالث عشر من حزيران/يونيه عام ١٩٩٢ ميلادى من وزراء الكهرباء والطاقة في مصر ، والعراق و الاردن و سوريا و نائب وزير الطاقة والموارد الطبيعية في تركيا ، وطبقا لاتفاقية الربط الكهربائي العامة بين مرافق الكهرباء الخمسة بمصر والعراق والاردن وسوريا وتركيا (ويشار - إليها فيما يلى بـ " اتفاقية الربط العامة ") .

فإن :

- شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة بالاردن (ويشار إليها في هذه الاتفاقية بـ " الشركة الوطنية ") .

- وهيئة كهرباء مصر (ويشار إليها في هذه الاتفاقية بـ " الهيئة ") .
قد أبرمتا هذه الاتفاقية الثنائية للربط ويشار إليهما فيها بـ " الطرفين " .

هــ كـ مـ ا لـ طـ

٢-١ تخضع هذه الاتفاقية ، والملاحق المكملة لها ، للتفويضات الرسمية الأولية والمستمرة اللازمة لإنشاء وتشغيل وصيانة شبكات الربط ولتبادل القدرة الكهربائية والطاقة فيما بين أطرافها و/أو مع الشبكات الأخرى كما هو مبين في هذه الاتفاقية .

يتعاون كل طرف مع الآخر في تجهيز المعلومات والبيانات الفنية أو أية أمور أخرى تتعلق بهذه الاتفاقية ولزما للتفويضات.

(٢) المادة

التزامات وأسس عامه:

٢-١ خصائص الطاقة :

تكون القدرة الكهربائية والطاقة المتبادلة بموجب هذه الاتفاقية على هيئة تيار متناوب ثلاثي الطور، بتردد ٥٠ هرتز، وبجهود تشغيل اسمية مناسبة للربط الكهربائي .

٢-٢ المشاركة في الاحتياط في حالات الطوارئ :

على كل من طرفى الاتفاقية تقديم مالدية من قدرات توليد فائضة عن احتياجات أعماله الى الطرف الاخر فى حالات الطوارئ فى حدود سعة معدات الربط ولأقصى مدى ممكن غير متعارض مع امان وسلامة تشغيل شبكته أو مع توفير الخدمات لعملائه بشكل اقتصادى وفعال ومقبول أو مع تنفيذ التزاماته تجاه الغير .

٢-٢ التعاملات الخاصة بساعات التوليد وتبادل القدرة والطاقة الفائضة:

يجوز للطرف الذي يتوافر لديه فائض (قدرة مؤكدة) أن يقدم بمحض اختياره للطرف الآخر ما يلي:

- (أ) قدر محدد من القدرة المؤكدة والطاقة المرتبطة بها يرغب في بيعه لفترة محددة .
(ب) فائض القدرة والطاقة الذي قد يرغب في بيعه في غير أوقات الطوارئ.

٤-٢ تنظيم سريان الطاقة :

يتعاون طرفا الاتفاقية في وضع أسس للتشغيل تحقق الحفاظ على استمرار تدفق القدرة والطاقة من شبكة لأخرى بحيث تكون أقرب ما يمكن من التبادلات المبرمجة مسبقاً .

٥-٢ تنظيم تدفق القدرة غير الفعالة :

تتم برمجة تدفق القدرة غير الفعالة والتحكم بها طبقاً لأسس التشغيل والقيود التي تضعها لجنة التشغيل من وقت لآخر .

٦-٢ خدمات النقل :

يلتزم كل من طرفي الاتفاقية بأن يتيح للطرف الآخر الاستفادة من إمكانيات شبكات النقل لديه بغرض نقل القدرة والطاقة للأطراف الأخرى في اتفاقية الربط العامة المبرمة بين دول الربط الخماسي ، وذلك إلى أقصى مدى يراه غير متعارض مع أمان وسلامة تشغيل شبكته ومع توفير الخدمات لعملائه بشكل اقتصادي وقابل ومقبول ومع تنفيذ التزاماته تجاه الغير .

٧-٢ احتياطي التشفيل :

يحتفظ كل من طرفي الاتفاقية عادة باحتياطي التشغيل الذي يراه لازماً لشبكته . ويجوز لكل من الطرفين عمل الترتيبات للحصول على احتياطي تشغيل من الطرف الآخر بشرط توافره .

٨-٢ برامج الصيانة :

يقوم الطرفان بالتنسيق لاعداد برامج الصيانة لوحدات التوليد وشبكات النقل الخاصة بهما ، بما يكتل زيادة اعتمادية الأنظمة الكهربائية لديهما و الاستفادة من الربط الى أقصى حد ممكن .

٢-٩ التوسعات :

يتعاون الطرفان بالقدر المطلوب والممكن لتنسيق توسعات التوليد والمهمات الأخرى بما يكفل زيادة اعتمادية الأنظمة الكهربائية لديهما والاستفادة من الربط إلى أقصى حد ممكن.

1950

المادة (٣)

٢- ملكية وتشغيل وصيانة معدات الربط :

١-٢ يتضمن الملحق (١) وصفا لمعدات الربط ونقاط التبادل ويمتلك كل من طرفي هذه الاتفاقية ، أو يستأجر ، أو يتعاقد على استعمال معدات الربط الموجودة في أراضيها ، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك . على أن هذا التأجير أو التعاقد لا يعطى ذلك الطرف بأي شكل من التزاماته المترتبة على هذه الاتفاقية .

٢-٢ يكون كل من الطرفين مسؤولاً عن تشغيل وصيانة المعدات التي يمتلكها أو يستأجرها أو يتعاقد على استعمالها ، وتحمل كافة التكاليف المترتبة على ذلك . ويجوز إجراء أية إضافات أو تعديلات في معدات الربط باتفاق الطرفين .

٣-٢ يتحمل الطرفان تكاليف أية صيانة للكابيل البحري مئاصفة وبالتساوي علماً بأن الكابيل البحري يعني كوابل الطاقة الأربعة وكابلي الألياف الضوئية الخاصة بالاتصالات و أطراف نهايات جميع هذه الكوابل .

المادة (٤)

٤- التوريد والقياس :

٤-١-توريد القدرة والطاقة :

يتم توريد القدرة والطاقة عند نقاط التبادل المعرفة في الملحق رقم (١) .

٤-٢-القياس :

يتم تركيب أجهزة قياس مناسبة لتسجيل قراءة كمية القدرة والطاقة المتبادلة كل ١٥ دقيقة . وتجرى تسوية للكميات التي سجلتها أجهزة القياس لتحديد كميات القدرة والطاقة الموردة عند نقطة التبادل .

ويتم توفير وتركيب وصيانة واختبار أجهزة القياس المعرفة في الملحق (١) طبقاً لمعايير الدقة التي يتفق عليها الطرفان . ويتم ختم عدادات الحاسبة بمعرفة الأطراف المعنية . ولا يجوز تزوير هذه الاختتام دون موافقة الطرفين . ويجب أن تكون مواصفات أجهزة القياس المطلوب تركيبها من كل من الطرفين عند مواقع القياس ، حسب الوصف الوارد بالملحق (١) .

٤-٢-تزامن العدادات :

يتم تزامن ساعات جميع العدادات عند مواقع القياس باستخدام "نظام تحديد الموقع الجغرافي GPS" من طريق قمر صناعي واحد ، وتكون قراءات العدادات موقوتة بحيث لا يتجاوز الخطأ واحد من الألف من الثانية . ويتم إرسال جميع القراءات من مواقع القياس المختلفة لدى الأطراف إلى مركز التحكم القومي الخاص بكل طرف لأغراض المراجعة . وتستخدم شبكات الاتصالات لدى الطرفين في المساعدة على ذلك .

٤-٤-فحص واختبار العدادات :

على كل طرف تسهيل مهمة المندوب المفوض من الطرف الآخر لقراءة عدادات الحاسبة ولابد من التحقق من دقة العدادات بإجراء الاختبارات المناسبة مرة على الأقل كل عام ، أو بناء على طلب من أحد الطرفين للطرف الآخر . ولكل من الطرفين الحق في إرسال مندوب عنه لحضور الاختبار .

٤-٥-توقف العدادات :

إذا توقفت العدادات عن العمل لأغراض الاختبار أو الإصلاح أو بسبب عطل أو خلل بها ، ففي هذه الحالة يتم تحديد كمية القدرة والطاقة خلال فترة التوقف أو الخلل من القراءات المسجلة بعدادات أخرى (إن وجدت) ، وإلا فيتم تقديرها والموافقة عليها من لجنة التشغيل

٤-٦-الطاقة المفقودة :

يتم تسوية كميات القدرة والطاقة المسجلة بالعدادات ، مع مراعاة كمية الفقد في الشبكة بين مواقع القياس ونقاط التبادل ، وذلك لتحديد الكميات الموردة . ويتم حساب هذا الفاقد والموافقة عليه من قبل لجنة التشغيل .

المادة (٥)

٥-تصنيف التعاملات :

١-٥ إن تصنيف التعاملات موضوع هذه الاتفاقية ، وكذلك الأحكام والشروط والأسعار والرسوم المتعلقة بها موضح في ملاحق الاتفاقية .

٢-٥ جميع الأسعار والرسوم المحددة في الملاحق مبينه بالدولار الأمريكي .

٣-٥ تخضع كافة الأسعار والرسوم الواردة بالملاحق للتعديل بمعرفة لجنة التشغيل وفقاً للاوضاع السائدة .

هذه من الأصل

٦- الفواتير والدفع :

٦-١ على كل من طرفي الاتفاقية الاحتفاظ بسجل يحدث باستمرار لكميات الطاقة المستوردة والطاقة المصدرة ، وكافة البيانات الاخرى المطلوبه لاغراض اعداد الفواتير وذلك طبقاً للإجراءات المقررة من لجنة التشغيل .

٦-٢ يقدم كل من الطرفين فاتورة أو أكثر لأي خدمات تمت خلال الشهر . ويجب أن تتضمن الفواتير كافة المعلومات المناسبة لتحديد الدفعات المستحقة . وتعتمد الفواتير ويتم إرسالها فوراً عقب انتهاء كل شهر . وجميع الدفعات المبيّنة بالفواتير - وفقاً لأي تعديلات لاحقة - تكون مستحقة وواجبة السداد خلال خمسة عشر (١٥) يوماً على الأكثر من تاريخ إصدار الفاتورة ، ويكون الدفع بالدولار الأمريكي بالتحويل البرقي للحساب المصرفي لكل من الطرفين ، أو بأي طريقة أخرى مناسبة يطلبها أي من الطرفين .

وأي مبلغ يتبقى بدون سداد بعد انتهاء فترة الخمسة عشر يوماً المذكورة يترتب عليه فائدة من تاريخ استلام الفاتورة تزيد بنسبة اثنين في المائة (٢٪) سنوياً عن سعر الفائدة في سوق لندن المالي (ليبور) أو بأي سعر فائدة آخر تحدده اللجنة التوجيهية .

ولاغراض هذه المادة رقم (٦) ، تعتبر الفاتورة قد تم استلامها بعد اربعة ايام عمل من إرسالها بالبريد المسجل ، أو في تاريخ استلامها الفعلي إذا تم التسليم باليد أو بالاتصالات السلكية واللاسلكية .

٦-٣ إذا امترض أي من الطرفين على قيمة أية فاتورة سواء كلياً أو جزئياً ، فعليه أن يخطر الطرف الآخر بهذا الامتراض خلال ثلاثين (٣٠) يوماً على الأكثر من استلام الفاتورة موضحاً له المبلغ محل الامتراض من الفاتورة وموضوع الامتراض بإيجاز . وفي هذه الحالة يبذل الطرفان أقصى جهدهما للبت في هذا النزاع خلال مدة متأسنية لا تزيد من ستين (٦٠) يوماً من تاريخ الإخطار المذكور . ويستمر التزام الطرف المعارض بدفع المبلغ محل النزاع في موعد استحقاقه كما هو مبين في المادة ٦-٢ . وفي حال ثبوت عدم أحقية دفع المبلغ المعارض عليه كلياً أو جزئياً يجب اعادته مع فائدة مستحقة من تاريخ الدفع وبالمعدل المنصوص عليه في المادة ٦-٢ .

٧- اللجنة الدائمة :

٧-١ اللجنة التوجيهية : يشكل الطرفان لجنة توجيهية دائمة تتألف من اثنين من كبار المسؤولين لدى كل من الطرفين . فإذا لم يتمكن أحد الاعضاء من حضور اجتماع ما ، فينبوب عنه في هذا الاجتماع شخص يسميه ذلك العضو أو الرئيس المباشر للعضو ، على أن يتم التبليغ فوراً خطياً بكل التعيينات أو الاستبعادات أو الاستبدالات .

ويتولى كل من الطرفين رئاسة وأمانة اللجنة التوجيهية بالتناوب كل عامين بالترتيب الأبجدي لاسم البلدين .

وتكون اللجنة التوجيهية مسؤولة عن تنظيم تطوير وتشغيل وحدات التوليد و معدات النقل في الشبكتين بهدف تحقيق افضل اعتمادية وكفاءة للخدمة في الشبكتين وفي معدات الربط . وتصدر اللجنة التوجيهية قواعداً وأسساً محددة لتنفيذ ومراقبة هذه الاهداف .

٧-١-١ الاهداف والمهام :

من خلال تنسيق اعمال التخطيط والتصميم والتشغيل سوف تضمن اللجنة التوجيهية من اعتمادية وكفاءة الربط والشبكات التي تم ربطها ، كما تجيز تعريف بيانات اساسية مشتركة للشبكتين وتتيح عمل دراسات شاملة للتوسعات ومراجعة دراسات النظم والتشغيل لتضمن توافقها مع المعايير والقواعد التي اتفق عليها الطرفان وتشمل مهام اللجنة التوجيهية على سبيل المثال لا الحصر مايلي :-

- وضع معايير مشتركة للاعتمادية .
- تحديد قواعد التخطيط والتشغيل .
- مراقبة ومتابعة هذه القواعد .
- المراجعة الدورية لاداء كل شبكة .
- مراجعة أي مشروعات ربط جديدة أو توسعات مع الاطراف الأخرى .

٧-١-٢ قرارات اللجنة التوجيهية :

جميع القرارات التي تتخذها اللجنة التوجيهية بموجب هذه الاتفاقية تكون كتابية وتوقع من أعضاء اللجنة .

محكمة العدل

٣-١-٧ المصروفات:

يتحمل كل من الطرفين المصروفات الخاصة بالأعضاء التابعين له في اللجنة التوجيهية. وأية مصروفات مشتركة تتحملها اللجنة لأعمال تتعلق بالربط يتقاسمها الطرفان بالتساوي أو بأية نسبة أخرى توافق عليها اللجنة التوجيهية.

٤-١-٧ الاطلاع على السجلات والمستندات:

بناء على طلب اللجنة التوجيهية يتعين على كل من الطرفين تزويدها فوراً بكافة المستندات اللازمة لإثبات أية وقائع متعلقة بالاتفاقية.

٢-٧ لجنة التخطيط:

يشكل الطرفان لجنة تخطيط دائمة تتألف من عضوين من كل طرف يتمتعان بمسؤوليات وسلطات فنية عالية. فإذا لم يتمكن أحد الأعضاء من حضور اجتماع ما، فيخوب عنه في هذا الاجتماع شخص يسميه ذلك العضو أو الرئيس المباشر للعضو، على أن يتم التبليغ فوراً وخطياً بكل التعيينات أو الاستبدالات أو الاستبدالات.

ويتولى كل من الطرفين رئاسة وأمانة لجنة التخطيط بالتناوب كل عامين بالترتيب الأبجدي لاسم البلدين.

وتكون لجنة التخطيط مسؤولة عن تنظيم تطوير معدات الربط، ولذا فعليها تبادل المعلومات من خططها المستقبلية. ويتعين على كل طرف في كل عام تحديد متطلبات الانتاج والطاقة على مدى عشرة أعوام، على أن توضع هذه الخطة طويلة الأجل على أساس توقعات الاحمال وحد الاحتياطي المطلوب الاحتفاظ به كما يجب أن تتضمن الخطة المشتريات الثابتة ومحطات القوى الجديدة والزيادات الكبيرة في نقل الطاقة. ويتم إطلاع الطرف الآخر واللجنة التوجيهية بهذه الخطط طويلة الأجل. ويومس بأن تجتمع لجنة التخطيط مرة في العام لتحليل هذه الخطط طويلة الأجل والتحقق من مطابقتها للقواعد المقررة من اللجنة التوجيهية.

١-٢-٧ الأهداف والمهام:

على لجنة التخطيط التحقق من التناسق بين تخطيط الشبكات لدى الطرفين بحيث يراعى في التخطيط الشامل للشبكات قواعد الاعتمادية والاداء المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وغيرها من الأسس المقبولة.

وتشمل مهام لجنة التخطيط على سبيل المثال لا الحصر مايلي:-

- مراجعة توقعات الاحمال لفترة التخطيط.
- مراجعة برامج التوسع في التوليد والنقل.
- مراجعة كميات القدرة والطاقة المتاحة على المدى الطويل للتبادل بين الطرفين.
- تبادل المعلومات التي تثبت كفاية وحدات التوليد والنقل الموضوعه في الفطة.
- مراجعة أي مشروعات ربط جديدة مع الغير وأية تعديلات مطلوبة في كل شبكة وقد تؤثر على مقدرة الربط.
- دراسة إمكانية إضافة معدات لتحسين أداء الربط.

٢-٢-٧ قرارات لجنة التخطيط:

جميع القرارات التي تتخذها لجنة التخطيط طبقاً لهذه الاتفاقية تكون كتابة وتوقع من أعضاء اللجنة.

٣-٢-٧ المصروفات:

يتحمل كل من الطرفين المصروفات الخاصة بالأعضاء التابعين له في لجنة التخطيط وأية مصروفات مشتركة تتحملها اللجنة لأعمال تتعلق بالربط يتقاسمها الطرفان بالتساوي أو بأية نسبة أخرى توافق عليها لجنة التخطيط.

٤-٢-٧ الاطلاع على السجلات والمستندات:

بناء على طلب لجنة التخطيط يتعين على كل من الطرفين تزويدها بكافة المستندات اللازمة لإثبات أية وقائع متعلقة بالاتفاقية.

٢-٧ لجنة التشغيل:

١-٣-٧ يشكل الطرفان لجنة تشغيل دائمة تتألف من عضوين على الأقل من كل طرف - عادة ما يكون أحدهما مدير التشغيل والآخر له صلة بالتخطيط واعداد التعرفة. فإذا لم يتمكن أحد الأعضاء من حضور أي اجتماع ينوب عنه في هذا الاجتماع شخص يسميه ذلك العضو أو الرئيس المباشر للعضو، على أن يتم التبليغ فوراً وخطياً بكل التعيينات والاستبدالات والاستبدالات. ويتولى كل من الطرفين رئاسة وأمانة لجنة التشغيل بالتناوب كل عامين طبقاً للترتيب الأبجدي لاسم البلدين.

٧-٣-٢ مهام اللجنة :

إن لجنة التشغيل مفوضة للقيام نيابة عن الطرفين بكافة الامور اللازمة لضمان توريد القدرة والطاقة ودفع قيمتها طبقا لاحكام وفحوى هذه الاتفاقية الثنائية للربط .

وتشمل مهام لجنة التشغيل بوجه خاص على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :-

- كافة الامور المتعلقة بعملية تشغيل شبكات الربط الخاصة بالطرفين .
- كافة الامور المتعلقة بالقياس والحاسبة وإعداد الفواتير الخاصة بتوريد القدرة والطاقة وغيرها من الامور المتعلقة بذلك .
- تنسيق برامج الصيانة بين الطرفين .
- الموازنة بين توقعات الاحمال قصيرة المدى والسعة التوليدية والطاقة المطلوبة.
- النظر فى أى امور تشغيل أخرى قد تنشأ من تنفيذ أهداف هذه الاتفاقية أو تمال إليها .
- احتساب الفاقد من الطاقة وتخصيصها .
- مراجعة واعتماد حدود التشغيل اللازمة لإدارة شبكة الربط .

٧-٣-٣ قرارات لجنة التشغيل :

جميع القرارات التى تتخذها لجنة التشغيل طبقا لهذه الاتفاقية تكون كتابة وتوقع من أعضاء اللجنة .

٧-٣-٤ المصروفات :

يتحمل كل من الطرفين المصروفات الخاصة بالأعضاء التابعين له فى لجنة التشغيل. وأية مصروفات مشتركة تتحملها اللجنة لأعمال تتعلق بالربط يتقاسمها الطرفان بالتساوى أو بأية نسبة أخرى توافق عليها لجنة التشغيل .

٧-٣-٥ الاطلاع على السجلات والمستندات :

بناء على طلب لجنة التشغيل يتعين على كل من الطرفين تزويدها بكافة المستندات اللازمة لإثبات أية وقائع متعلقة بهذه الاتفاقية ولأغراض المراجعة الحسابية المتعلقة بالاتفاقية يحق لمراجعى الحسابات التابعين لكل من الطرفين الاطلاع على المستندات المطلوبة من طريق لجنة التشغيل .

٧-٤ السرية :

تعتبر السجلات والمستندات وكافة البيانات السرية الأخرى المطلوبه لأغراض المراجعة ملكية خاصة للطرف الذى قدمها ولايجوز سوى للمديرين والمسؤولين المعنيين التابعين للطرف الذى طلبها الاطلاع عليها . ولايجوز إطلاع أى شخص آخر عليها إلا بموافقة كتابية من صاحب المعلومات .

(٨) الهامه

٨ استمرارية الخدمة :

يلتزم كل طرف ببذل العناية المناسبة للمحافظة على استمرارية الخدمة من حيث توريد وتلقى القدرة الكهربائية والطاقة كما هو مبين فى هذه الاتفاقية . فإذا انقطع إمداد الخدمة لأى سبب ، يتعين عندئذ إزالة سبب الانقطاع واستعادة الأوضاع العادية للتشغيل وإبلاغ الطرف الآخر بها بأسرع مايمكن .

(٩) الهامه

٩ القوة القاهرة

على كل من طرفى الاتفاقية بذل كل جهد مناسب لتنفيذ التزاماته المترتبة على هذه الاتفاقية . غير أنه قد تنشأ ظروف قاهرة يمكن أن تمنع أو تعوق تنفيذ أحد الطرفين لالتزاماته وترجع لأسباب خارجة عن إرادته . ومن بين هذه الظروف : تعطل المعدات ، الفيضانات ، الزلازل ، العواصف ، الصواعق ، الحرائق ، الانفجارات ، الاوبئة ، الحروب ، الشغب ، الاضطرابات المدنية ، الاضطرابات العمالية ، الإضراب ، التخريب ، القيود التى تفرضها محكمة أو سلطة عامه . على أن تكون هذه الظروف من غير المتوقع أن يتمكن أى من الطرفين من تجنبها .

حكم من المظالم

فإذا أصبح أحد الطرفين غير قادر على تنفيذ أى من التزاماته نتيجة لهذه الأسباب ، فإنه يعفى من التنفيذ بقدر ما تعرض لهذه العوامل المانعة أو المعوقه . غير أنه يلتزم ببذل العناية المناسبة والاجتهاد لمعالجة هذا الوضع بكل سرعة ، ولا يكون مسؤولاً عن أى إصابة وضرر أو خسارة ناجمة من هذا العجز عند التنفيذ .

على أن فض الاضرار والاضطرابات العمالية يرجع كلية الى تقدير الطرف الذى يعانى من المشكلة .

ويلتزم الطرف الذى تأثر بظروف القوة القاهرة أن يخطر الطرف الآخر فوراً وأن يعالج الوضع بأسرع ما يمكن .

المادة (١٠)

١- المسؤولية القانونية

لا يجوز لاي من الطرفين عمل مطالبية ضد الطرف الآخر بسبب حدوث تلف غير متعمد لدوائر الكهرباء أو الشبكات والانظمة الخاصة به أو تعطيلها عن العمل لاي مدة نتيجة لوقوع حادث للدوائر أو الانظمة الخاصة بالطرف الآخر . وبدون مساس بعمومية النص السابق ، لا يعتبر أى من الطرفين مسؤولاً عن أى خسارة أو ضرر يلحق الطرف الآخر أو الغير وذلك إذا توقف توريد القدرة والطاقة أو انخفض لاي سبب أو إذا ارتفع أو انخفض جهد القدرة والطاقة الموردة بموجب هذه الاتفاقية للطرف الاخرى ، أو إذا تأثر بأى شكل لاية فترة من الزمن .

ولا يجوز لاي من طرفى الاتفاقية عمل مطالبية ضد الطرف الآخر عن أية مسؤولية تعرض لها نتيجة لاضرار لحقت بالغير لاي سبب من الاسباب .

المادة (١١)

١) القانون الناقد :

تخضع هذه الاتفاقية ويتم تفسيرها طبقاً لقانون كل بلد فى نطاق أراضيه .

المادة (١٢)

١٢) التنازل :

لا يجوز التنازل اختيارياً عن الاتفاقية أو عن حقوق أى من طرفى الاتفاقية بدون موافقة كتابية من الطرف الآخر إلا فى حالات الاندماج أو التوحيد أو بيع كل أو أهم أصول أحد الاطراف المخصصه لانتاج ونقل وتوزيع وبيع الكهرباء على أن الخلف أو المتنازل اليه بحقوق أى من الطرفين سواء بالتحويل الاختيارى أو البيع القضاى أو غير ذلك يخضع فى جميع الاحوال لاحكام وشروط هذه الاتفاقية بنفس القدر كمالو كان هو الطرف الاصلى فى الاتفاقية .

المادة (١٣)

١٣) تاريخ النفاذ والسريان والانتهاء :

١-١٣ تصبح هذه الاتفاقية نافذة بمجرد توقيعها من الطرفين ، ويستمر سريانها ونفاذها الى وقت إنهاؤها .

٢-١٣ تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد موافقة السلطات المختصة فى البلدين .

٣-١٢ يتعين على كل من الطرفين إبلاغ الطرف الآخر بموافقة السلطات . فإذا لم يبلغ أحد الأطراف بالموافقة خلال ١٨٠ يوماً من توقيع هذه الاتفاقية ، عندئذ تعتبر الاتفاقية ، نافذة المفعول .

٤-١٣ يجوز إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت باتفاق الطرفين ، يمكن لأي من الطرفين إنهاء الاتفاقية بإخطار كتابي مسبق مدته ٥ سنوات للطرف الآخر علماً بأن هذا الإنهاء لا يخلل باستكمال تنفيذ أية اتفاقية أخرى سارية بين الطرفين .

المادة (١٤)

(١٤) تسوية المنازعات :

أي نزاع قد ينشأ فيما بين الطرفين بخصوص هذه الاتفاقية ولا يمكن تسويته ودياً خلال ستين يوماً يحال للتحكيم طبقاً لقواعد لجنة الأمم المتحدة بخصوص قانون التجارة الدولي "يونسيترال" UNCITRAL .

وفي هذا الصدد ، يتعين على الطرف الذي يعتزم اللجوء للتحكيم إبلاغ الطرف الآخر بالبريد المسجل بعلم الوصول . ويتضمن الخطاب المسجل اسم المحكم الذي يعينه الطرف الذي يطلب التحكيم . ويكون على الطرف الآخر تعيين محكم عنه خلال شهر . ويجتمع المحكمان المذكوران خلال ١٥ يوماً من تاريخ موافقتهما لتعيين محكم ثالث وتتألف هيئة التحكيم من هؤلاء الثلاثة وإذا لم يصل المحكمان إلى اتفاق خلال خمسة عشر يوماً من اجتماعهما بالنسبة لتعيين المحكم الثالث فعندئذ يتم تعيينه بمعرفة رئيس مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، بناءً على طلب الطرفين .

ولا يجوز أن يكون المحكم الثالث مصرياً أو أردنياً وتتخذ هيئة التحكيم قرارها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة على المحكم الثالث ولا يلتزم المحكمون بأي إجراء ، وإنما يتعين عليهم أساساً مراعاة إرادة الأطراف ، مبادئ العدالة ، حسن النية ، والعرف .

ولا بد أن يتضمن قرار هيئة التحكيم - الذي يتخذ بأغلبية الأصوات - دوافع وحججيات الحكم ، كما يكون ملزماً ونهائياً ولا يجوز التظلم منه .

ويتعهد الطرفان بتنفيذ قرار التحكيم ويكون مكان التحكيم في أحد البلدين أو في أحد البلدان الخمسة حسبما يتم الاتفاق في هيئة التحكيم ولغة التحكيم الرسمية هي اللغة العربية .

المادة (١٥)

(١٥) المراجعة والتعديل :

١-١٥ تخضع بنود هذه الاتفاقية للمراجعة بناءً على طلب أي من الطرفين . فإذا تم الاتفاق - بناءً على هذه المراجعة - على وجود إجحاف أو مشكلة ما ، أو عيب غير لازم فرضته نصوص في هذه الاتفاقية أو تصرف أو سلوك ما من أحد الطرفين ، فلي هذه الحالة يحاول الطرفان تعديل الاتفاقية أو الإضافة عليها بحيث يزول هذا الإجحاف أو المشكلة أو العيب .

٢-١٥ أية تعديلات قد تبدو مستحسنة تتم كتابة بمعرفة الممثلين المفوضين لكل طرف .

المادة (١٦)

(١٦) ملاحق الاتفاقية :

- الملاحق التالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ، وهي كما يلي :
- الملاحق (١) معدات الربط / نقاط التبادل / ومواقع القياس
 - الملاحق (٢) التكاليف المتزايدة والمتناقصة
 - الملاحق (٣) الطاقة الاحتياطية ، طاقة الاختبار ، الطاقة الإضافية والطاقة المتسربة
 - الملاحق (٤) السعة اليومية
 - الملاحق (٥) السعة على المدى القصير
 - الملاحق (٦) طاقة الترشيد
 - الملاحق (٧) السعة الساعية
 - الملاحق (٨) الطاقة الاقتصادية والطاقة الاقتصادية المؤكدة
 - الملاحق (٩) سعة وطاقة التباين
 - الملاحق (١٠) خدمة النقل
 - الملاحق (١١) الخدمة المثلى

محكم التحكيم

الملحق (١٢) التحكم الآلي في التوليد
الملحق (١٣) احتمالية فقدان الاحمال
الملحق (١٤) الجهد

واثباتا لما تقدم حرر ووقع الطرفان هذه الاتفاقية في القاهرة يوم الاحد الموافق ١٩٩٧/٧/٦

رئيس هيئة كهرباء مصر

مدير عام شركة الكهرباء الوطنية

المساهمة العامة

المهندس محمد سعيد عرفه

الدكتور مصطفى سويدان

شهد التوقيع

وزير الكهرباء والطاقة في

جمهورية مصر العربية

المهندس محمد ماهر اباطة

وزير الطاقة والثروة المعدنية في

المملكة الاردنية الهاشمية

محمد صالح الحوراني

ملحق (١) معدات الربط / نقاط التبادل ومواقع القياس

يمايلي وصف لمعدات الربط ونقاط التبادل ومواقع القياس لدى كل من الطرفين :-

١- معدات الربط :

تتضمن مهمات الربط لدى البلدين مايلي :

١-١ الجانب المصري

- خط نقل هوائى مفرد الدائرة جهد ٥٠٠ ك.ف. بطول ٤٠ كم من محطة محولات السويس الجديدة إلى محطة توليد عيون موسى منها ٢ كم خط نقل هوائى مزدوج الدائرة لعبور قناة السويس .

- خط نقل هوائى مفرد الدائرة جهد ٥٠٠ ك.ف. بطول ٢٥٠ كم من عيون موسى الى محطة محولات طابا .

- محطة محولات جهد ٥٠٠/٤٠٠/٢٢٠ ك.ف. بطابا .

- خط نقل هوائى مفرد الدائرة جهد ٤٠٠ ك.ف. من محطة محولات طابا إلى محطة اطراف الكابل .

- محطة اطراف الكابل .

- كابل بحرى جهد ٤٠٠ ك.ف. ذو أربعة أطوار مفردة بطول ٦,٥ كم يعبر خليج العقبة .

- كابلا الالياف الضوئية ويطول ٦,٥ كم ويعبرا خليج العقبة .

- أجهزة اتصال ومراقبة ووقاية والأجهزة الرئيسية والاحتياطية لقياس الطاقة اللازمة للاستيراد والتصدير (كيلووات ساعة / كيلو فولت امبير ساعة / ميغاوات / ميغافولت امبير ... الخ)

هكاهذا العمل

٢٠١ (الجانب الاردنى)

- كابل بحرى جهد ٤٠٠ ك.ف. ذو أربعة أطوار مفردة بطول ٦.٥ كم يعبر خليج العقبة
- محطة أطراف الكابل .
- خط نقل هوائى مزدوج الدائرة جهد ٤٠٠ ك.ف. بطول ١٠ كم من محطة أطراف الكابل إلى محطة توليد العقبة الحرارية .
- محطة محولات جهد ٢٢/١٢٢/٤٠٠ ك.ف. بمحطة توليد العقبة الحرارية
- كابلات الالياف الضوئية وبطول ٦.٥ ويمر عبر خليج العقبة .
- أجهزة اتصال ومراقبة ووقاية والأجهزة الرئيسية والاحتياطية لقياس الطاقة اللازمة للاستيراد والتصدير (كيلوات ساعة / كيلوفولت امبير ساعة / ميغاوات / ميغافولت امبير.. الخ)

٣٠١ (أن معدات أخرى تحددها لجنة التشغيل)

٤٠١ (معدات متنوعة)

وهي المعدات والوسائل الإضافية اللازمة للقياس والقياس عن بعد لأغراض التشغيل والحماية والوقاية ومراقبة الاحمال والاتصالات وغيرها من الأغراض المماثلة التي قد يعتبرها الطرفان ضرورية لتحقيق التشغيل الملائم والمرضى لمعدات الربط .

٢ (نقاط التبادل)

تقع هذه النقاط عند منتصف الكابل البحرى جهد ٤٠٠ ك.ف. الذى يعبر خليج العقبة ويربط محطة محولات طابا جهد ٤٠٠ ك.ف. (فى الجانب المصرى) ومحطة محولات العقبة جهد ٤٠٠ ك.ف. (فى الجانب الاردنى) وأي نقاط تبادل أخرى تحددها لجنة التشغيل .

٣ (مواقع القياس)

- (أ) تقع مواقع القياس عند محطات محولات الربط بين البلدين وهى :-
- محطة محولات طابا ٥٠٠ / ٤٠٠ / ٢٢٠ ك.ف. فى مصر
- محطة محولات العقبة ٢٢/١٢٢/٤٠٠ ك.ف. فى الأردن

(ب) أى موقع قياس آخر يتم تحديده بمعرفة لجنة التشغيل .

٤ (وصف انظمة القياس)

المواصفات التالية خاصة بأجهزة القياس عند مواقع القياس :

٤-١ يتضمن كل جهاز قياس مايلس :-

- مجموعة واحدة للطاقة المستوردة (ميغاوات ساعة ، ميغا فولت امبير / ساعة) .
- مجموعة واحدة للطاقة المصدرة (ميغاوات ساعة ، ميغا فار / ساعة)
- كل مجموعة تتضمن عدادات رئيسية وعدادات احتياطية .
- مجمع / طابعة

٤-٢ مواصفات أجهزة القياس هي :

- مطابقة لمعايير IEC ٢٥٥
- ذات دقة ٠.٢ أو أفضل بالنسبة للميجاوات ساعة ، ٠.٥ أو أفضل بالنسبة للميغافار / ساعة
- تستطيع التعامل مع تعرفه ثلاثية السعر بالنسبة للميجاوات ساعة ، وتعرفه ذات سعر واحد بالنسبة للميغافار / ساعة .

- تحافظ على صحة الأداء ودرجة الدقة عند تغير جهد تغذية مساعد يتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ١٠٠٪

٤-٣ يقوم المجمع / الطابعة بالعمليات التالية :-

- تجميع وتسجيل التعريفات الثلاثة للميجاوات ساعة واحمالها .
- بيان الحد الأقصى الشهري للميجاوات لكل ربع ساعة خلال أوقات الدورية ..
- طباعة الطلب المتجمع في كل ربع ساعة .

محكمة العدل

٤- لأجهزة القياس الإمكانات التالية :

- الاتصال عن بعد مع مركزي التحكم الوطنيين للبلدين .
- إرسال الإشارة عند تعطلها إلى مواقع المراقبة و التحكم المعنية .
- تلقي اشارات تزامن التوقيت الخارجية .

وأيه تعديلات أو إضافات على أجهزة القياس يمكن اقتراحها من قبل لجنة التشغيل .

ملحق ٢

التكاليف المتزايدة والتكاليف المتناقصة

١- التكاليف المتزايدة

عند استخدام تعبير " التكاليف المتزايدة " في الاتفاقية فإنها تعنى هنا أى تكاليف يتحملها أحد طرفى الاتفاقية لتزويد الطرف الآخر بالطاقة أو لجعلها متاحة له والتي لم يكن ليتحملها لو لم يتم حدوث هذا التبادل .
وعناصر التكاليف المتزايدة عندما يتم التزويد بالطاقة من مصادر فى شبكات البائع تكون عادة احتياطي دوار أو لأغراض أخرى تتضمن على سبيل المثال لا الحصر مايلي :-

- أى تكاليف متزايدة للوقود أو رسوم استخدام المياه
- أى تكاليف يتم تحميلها للطاقة التي تحمل محل الطاقة الهيدروليكية المخزنة
- أى تكاليف متزايدة للصيانة
- أى تكاليف متزايدة للعمالة
- أى تكاليف متزايدة أخرى مثل التكاليف المتعلقة بنقل و شحن وتسرب المياه .. الخ.
- أى تكاليف متزايدة أو وفر في النقل
- أى ضرائب متزايدة قابلة للتطبيق أو منح بديلة للضرائب

عند التزويد بالطاقة من مصادر فى شبكات البائع يتم تشغيلها خصيصاً وكلية للتزويد بالطاقة أو لجعلها متاحة للطرف الآخر فحينئذ تشمل التكاليف المتزايدة كل التكاليف المشار إليها أعلاه بالإضافة إلى مايلي متى كان ذلك ملائماً :

- أى تكاليف لتشغيل المرجل
- أى تكاليف خاصة بحفظ المرجل في حالة استعداد للتشغيل
- أى تكاليف متزايدة لصيانة المرجل
- أى تكاليف متزايدة خاصة بالعمالة المستخدمة لتشغيل المرجل
- أى تكاليف لبدء تشغيل التوربين
- أى تكاليف لدوران التوربين بدون أحمال
- أى تكاليف متزايدة لعمالة التوربين

هكذا من الظاهر

(ب) رسوم الطاقة :

يكون رسم الطاقة التي يتم التوريد بها كل ساعة القيمة الأكبر مما يلي :

١٠٪ من التكاليف المتزايدة كما تم تعريفها في ملحق ٢ أو :
السعر أو الأسعار بالدولار الأمريكي / ميجاوات ساعة التي توافق عليها لجنة التشغيل .

٤ - يجوز للطرف المشتري أن يقوم بإلغاء كل أو جزء من السعة اليومية المبرمجة الموردة وذلك بموجب إشعار مناسب غير أنه يتحمل رسم إلغاء بنسبة ١٠٪ من أي تكاليف يتكبدها الطرف المورد في الإعداد للتوريد المذكور على الأقل عن ١٢٪ من رسوم الطلب اليومي للسعة الملغاة .

٥ - إذا قام الطرف المورد بتخفيض السعة اليومية من القدر المحدد لمدة ٣٠ دقيقة متواصلة أو أكثر خلال فترة التخصيص اليومية بسبب متطلبات شبكة ، فيمكن للطرف المستقل إلغاء شراء السعة اليومية خلال ذلك اليوم ويدفع فقط مقابل الطاقة التي تلقاها بالفعل .

٦ - إذا كان الطرف المورد يقوم بشراء سعة يومية أو ما يعادلها من طرف ثالث خارج عن هذه الاتفاقية لتزويد الطرف الآخر فإن رسوم مثل هذا الإمداد تكون ١٠٪ من التكاليف التي يتحملها الطرف المورد في سبيل الحصول على هذه السعة أو ما يعادلها من الطرف الثالث وتوريدها وتتكون هذه التكاليف المسددة إذن من إجمالي المدفوع بمعرفة الطرف المورد والتي لم يكن ليحملها في حالة عدم التبادل بالإضافة إلى التكاليف المتزايدة للفقد الكهربائي في شبكة الطرف المورد .

ملحق ٥
السعة على المدى القصير

تعرف السعة على المدى القصير بأنها السعة والطاقة المرتبطة بها المباعية لمدة أسبوع أو أكثر لتكمل أو تحل محل سعة توليد متاحة في شبكة المشتري ، ويدير المشتري هذه السعة في احتياطات تشغيلية ، بينما يستقطعها البائع من احتياطات تشغيلية . ولأغراض هذا الملحق فإن لفظ " أسبوع " يعنى أية فترة مكونة من سبعة أيام متتالية ويمكن للأطراف الترتيب لشراء أو تبادل سعة للمدى القصير بالشروط والمعدلات والرسوم الآتية مالم توافق لجنة التشغيل كتابة على غير ذلك بالنسبة لعملية توريد بذاتها .

١ - يقدم عادة الطلب الخاص بالسعة للمدى القصير كتابة ويوضح به :

- الحد الأقصى للقدرة (للميجاوات) المطلوبة .
- تقدير للحد الأقصى للطاقة (ميجاوات ساعة) المطلوبة
- الفترة الزمنية المطلوب خلالها السعة والطاقة
- الفترة الزمنية التي يتم خلالها إعادة السعة والطاقة عينيًا إذا كان ذلك ممكناً .

٢ - تتم موافقة لجنة التشغيل كتابة على الترتيبات والشروط لكل عملية تبادل وتسرى الشروط التالية مالم يتم الاتفاق كتابة على خلاف ذلك :

(أ) يحتفظ الطرف المورد بقدرة التوليد والنقل اللازمة للوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الذي يتلقاها خلال فترة التخصيص .

(ب) إذا استجدت ظروف غير متوقعة تؤدي في تقدير الطرف المورد للمساس بأمان التوريد لشبكته فإن للطرف المورد الحق في أن يطلب من الطرف الآخر أن يخفض ما يحصل عليه إلى أي قدر يحدده . وعلى الطرف الآخر أن يستجيب في الحال .

٣ - تسرى الأسعار والرسوم الآتية على السعة قصيرة المدى :

(١) رسوم السعة

١ - تكون رسوم السعة ٩٦٠ دولار أمريكي / ميجاوات / أسبوع لكامل فترة التخصيص على أساس الحد الأقصى من هذه السعة المخصصة لكل أسبوع أو :

٢ - السعر أو الأسعار بالدولار / ميجاوات / أسبوع التي يتم الاتفاق عليها في لجنة التشغيل .

حكم من الفصل

ب) رسوم الطاقة :

رسوم الطاقة المرتبطة بالعملية والموردة كل ساعة ستكون القيمة الأكبر مما يلي :

١١٠٪ من التكاليف المتزايدة لهذه الطاقة كما تم تعريفها في ملحق ٢ أ :

السعر أو الأسعار بالدولار / ميجاوات ساعة التي يتم موافقة لجنة التشغيل عليها .

٤. يجوز للطرف الذي يحصل على الطاقة أن يلغى كل أو بعض من السعة قصيرة المدى المبرمجة وذلك بموجب إشعار مناسب غير أن هذا الطرف يتحمل رسوم إلغاء بنسبة ١١٠٪ من أي نفقات يتكبدها الطرف المورد في سبيل إعداد البرنامج المذكور على ألا تقل عن ١٢٪ من السعة للمدى القصير كرسوم من قيمة السعة للمدى القصير الملغاة .

٥. إذا انخفضت سعة المدى القصير بمعرفة المورد عن الكمية المخصصة لمدة ٣٠ دقيقة متتالية أو أكثر خلال الفترة اليومية للتخصيص بين الساعة ٨:٠٠ والساعة ٢٢:٠٠ بالتوقيت المحلي لدى المشتري بسبب متطلبات شبكته فإن رسوم الطلب الأسبوعي للسعة للمدى القصير بالنسبة للأسبوع الذي تم خلاله التخفيض المذكور يتم تخفيضها بمقدار ١٦٠ دولار / ميجاوات (أو أي معدل آخر توافق عليه لجنة التشغيل للتخفيض عن كل يوم يسرى فيه هذا التخفيض بما لا يتجاوز ٩٦٠ دولار / ميجاوات) (أو أي معدل آخر توافق عليه لجنة التشغيل) وذلك خلال أسبوع واحد .

٦. لن تكون هناك رسوم لتبادل نفس الكميات من السعة قصيرة المدى (أي في توريد وإعادة لهذه السعة والطاقة عينيًا) .

ملحق ٦

طاقة الترشيد

تعرف طاقة الترشيد بأنها الطاقة المباعة لإضافة مخزون طاقة أو توفير مصادر الوقود في شبكة المشتري . هذه التعاملات عادة لا تتضمن سعة وتحسب في احتياطات تشغيل البائع . ويجوز للطرفين إجراء ترتيبات لشراء أو تبادل طاقة الترشيد وفقاً للشروط والأسعار والرسوم التالية ما لم توافق لجنة التشغيل كتابة على خلاف ذلك بالنسبة لتعامل بذاته :

١. يقدم طلب طاقة الترشيد كتابة في العادة ويبين به ما يلي :

- تقدير للميجاوات ساعة المطلوبة من الطاقة
- الفترة الزمنية التي تطلب الطاقة خلالها
- الفترة الزمنية التي تعاد خلالها الطاقة عينيًا إذا كان ذلك ممكناً .

٢. الترتيبات والشروط لكل تعامل يتم الموافقة عليها كتابة بمعرفة لجنة التشغيل . وتسرى الشروط التالية ما لم يتم الاتفاق كتابة على خلاف ذلك :

أ) يحتفظ المورد بقدرة التوليد والنقل اللازمة وأنواع الوقود والمخزون للوفاء بالتزاماته تجاه الطرف المستقبل خلال فترة التخصيص .

ب) إذا استجدت ظروف غير متوقعة من شأنها - في تقدير الطرف المورد - أن تجعل التزامه بمس بآمان التشغيل لشبكته فإن للطرف المورد الحق في تخفيض أو إلغاء التزامه .

ج) تتعرض طاقة الترشيد للانقطاع في أي وقت بموجب إشعار مناسب .

٣. لن يكون هناك رسم مقابل التبادل المكافئ لطاقة الترشيد (أي توريد وإعادة هذه الطاقة عينيًا) .

٤. تقدر لجنة التشغيل رسم طاقة الترشيد .

محضر المجلس

ملحق ٧

السعة الساعية

تعرف "السعة الساعية" بأنها السعة - مع أو بدون الطاقة - المباعة على أساس الساعة لتمكين المشتري من تغطية أحماله واحتياطي تشغيله والتزاماته المؤكدة . ويتم شراء السعة بالساعة فقط إذا كان المشتري لم يعتمد ترك وحدات توليد معطلة أو تجنب شراء سعة أخرى متاحة له لأسباب اقتصادية . ويدرج المشتري السعة بالساعة المشتراه في احتياطات تشغيله ويستقطعها البائع من احتياطات تشغيله . وتسرى الشروط والأسعار والرسوم التالية على شراء السعة بالساعة مالم توافق لجنة التشغيل على خلاف ذلك بالنسبة لعملية توريد بذاتها :

- ١- في الظروف العادية يقدم طلب السعة الساعية في الساعة السابقة
- ٢- يستمر توريد السعة الساعية إلا إذا رأى الطرف المورد أن التوريد متعذر أو لا ينصح به بسبب ظروف طارئة أو غير متوقعة
- ٣- تسرى الأسعار والرسوم التالية للتوريد بالساعة :

(أ) رسوم السعة

- تكون رسوم السعة ٧ دولار / ميجاوات / ساعة مطبقة على أقصى مقدار للسعة بالساعة المخصصة أو الذي يتم توريدها في الساعة .
- السعرات والأسعار بالدولار / ميجاوات / ساعة التي يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التشغيل .

(ب) رسوم الطاقة

- رسوم الطاقة المرتبطة بالتعاملات التي يتم توريدها كل ساعة هي القيمة الأكبر من :
 - ١١٠٪ من التكاليف المتزايدة لهذه الطاقة كما تم تعريفها في ملحق ٢ أو
 - السعر أو الأسعار بالدولار / ميجاوات ساعة التي تتم الموافقة عليها من قبل لجنة التشغيل .

٤- إذا تم تخفيض السعة الساعية عن الكمية المبرمجة لمدة ٣٠ دقيقة متتالية أو أكثر خلال الفترة بالساعة من التخصيص من قبل البائع بسبب متطلبات شبكة ، فيمكن للطرف المستلم أن يلغى شراء السعة الساعية وأن يسدد فقط ثمن الطاقة التي تلقاها بالفعل .

٥- إذا اشترى الطرف المورد سعة ساعية أو مايعادلها من طرف ثالث بفرض تزويدها للطرف الآخر في الاتفاقية فإن رسوم هذا التوريد تكون ١١٠٪ من التكاليف التي يتكبدها الطرف المورد للحصول على هذه السعة أو مايعادلها وتزويدها وتشمل هذه التكاليف ما تكبده الطرف المورد والتي بخلاف ذلك لم يكن ليتكبدها بالإضافة إلى تكاليف الفقد الكهربائي المتزايد في شبكة الطرف المورد .

ملحق ٨

الطاقة الاقتصادية والطاقة الاقتصادية المؤكدة

الطاقة الاقتصادية :

تعرف الطاقة الاقتصادية بأنها الطاقة المباعة على أساس الساعة لتمكين المشتري من تخفيض أو التوقف عن استخدام التوليد المكلف لديه أو تقليل الاعتماد على مصادر أخرى . قد يكون لدى المشتري قدرة إنتاجية ملائمة لتغطية أحماله ويجوز له عدم إدراج الطاقة الاقتصادية ضمن متطلبات احتياطي تشغيله . ويجوز للبائع إدراج هذه التعاملات في احتياطي تشغيله . ويجوز لأي من الطرفين أن ينهى أو يعلق الامداد بالطاقة الاقتصادية في أي وقت .

مالم يتم موافقة لجنة التشغيل على توريد معين فإن الثمن الذي يتم دفعة عن الطاقة الاقتصادية لا بد أن يسوى بحيث يتقاسم الطرفان بالتساوي الوفورات المكتسبة من عملية التبادل . وسيتم تحديد الوفر بطرح التكاليف المتزايدة التي تحملها الطرف المورد من التكاليف المتناقصة التي حققها الطرف الذي تلقى هذه الطاقة مع اعتبار بدل لتزايد الفقد أو تناقصه في النقل . وإذا استخدمت طاقة مائية لتحل محل طاقة مولد ه بالوقود فإن القيمة التي يتم دفعها ستكون ٨٠٪ من التكاليف المتناقصة للطاقة التي تم استبدالها مطروحاً منها أي تكاليف إضافية تحملها المشتري نتيجة للتوريد . وقد تم تعريف التكاليف المتزايدة والتكاليف المتناقصة في ملحق ٢ من هذه الاتفاقية.

الطاقة الاقتصادية المؤكدة :

تعرف الطاقة الاقتصادية المؤكدة بأنها الطاقة والسعة المباعة لتمكين المشتري من وقف بعض انتاجه المقرر أو برمجة سعة أقل من مصادر أخرى . ولا يمكن للبائع إيقاف التبادل بدون إعطاء المشتري مهلة لبداية التوليد أو عمل ترتيبات أخرى للحصول على السعة والطاقة . يجوز للمشتري إدراج هذه السعة المتبادلة ضمن احتياطي تشغيله . وينبغي على البائع أن يطرحها من احتياطي تشغيله .

عادة يتفق الطرفان على فترة سماح عند برمجة تعاملات التبادل . ولا يحق للبائع إلغاء بيع الطاقة الاقتصادية المؤكدة بعد انقضاء فترة السماح المتفق عليها .

مالم توافق لجنة التشغيل على توريد معين فإن القيمة التي يتم دفعها مقابل طاقة اقتصادية مؤكدة تحتسب بحيث يتقاسم الطرفان بالتساوي الوفورات المتحققة من عملية التبادل . وسيتم تحديد الوفر بطرح التكاليف المتزايدة التي تحملها الطرف المورد من التكاليف المتناقصة التي حققها الطرف المستقبل من هذه القدرة ومن تبادل الطاقة مع اعتبار بدل لتزايد الفقد في النقل أو تناقصه . وإذا استخدمت طاقة مائية لتحل محل طاقة مولد ه بالوقود فإن القيمة التي يتم دفعها ستكون ٨٠٪ من التكاليف المتناقصة للطاقة التي تم استبدالها مطروحاً منها أي تكاليف إضافية مطبقة على المشتري نتيجة للتوريد . وقد تم تعريف التكاليف المتزايدة والتكاليف المتناقصة في ملحق ٢ من هذه الاتفاقية.

ملحق ٩

سعة وطاقة التباين

تعرف سعة و/ أو طاقة التباين بأنها السعة أو الطاقة المتبادلة أو المباعة للاستفادة من تباين الأحمال أو التغذية بين النظامين .

ويمكن للأطراف ترتيب شراء أو تبادل سعة و/ أو طاقة تباين وفقاً للشروط والأسعار والرسوم التالية مالم توافق لجنة التشغيل كتابة على خلاف ذلك من أجل عملية توريد معينة :

١ - يقدم طلب سعة أو طاقة التباين في الظروف العادية كتابة قبل ثلاثة أشهر على الأقل من ابتداء تبادل الطاقة المتباينة وينص فيه على :

- ١- الحد الأقصى للميجاوات المطلوب
- ٢- تقدير الحد الأقصى للميجاوات ساعة من الطاقة المطلوبة
- ٣- الفترة الزمنية التي تطلب السعة أو الطاقة خلالها
- ٤- الفترة الزمنية التي سيتم خلالها إعادة السعة والطاقة عينياً أينما كان ذلك ممكناً

٢ - تتم موافقة لجنة التشغيل كتابة على الترتيبات والشروط بكل تبادل وتسرى الشروط التالية مالم يتم الاتفاق كتابة على غير ذلك :

(أ) يخصص الطرف المورد قدرة التوليد والنقل اللازمة للوفاء بالتزاماته تجاه الطرف المستقبل خلال فترة التخصيص .

(ب) إذا استجدت ظروف غير متوقعة تؤدي في نظر الطرف المورد إلى تعرض امداده لشبكة للخطر فإن للطرف المورد الحق في أن يطلب من الطرف الآخر أن يخفف ما يستمد منه الر أي مدى يحدده وعلى الطرف الآخر أن يستجيب في الحال .

٢- يتم استخدام الاسعار والرسوم الاتية لسعة وطاقة التباين :

(أ) رسوم السعة

ستكون رسوم السعة ٩٦٠ دولار امريكي/ميجاوات/ اسبوع لفترة كاملة من التخصيص على أساس الحد الاقصى لهذه السعة التي يتم تخصيصها كل أسبوع أو :
السعر أو الاسعار بالدولار/ميجاوات/اسبوع التي يتم موافقة لجنة التشغيل عليها .

(ب) رسوم الطاقة

رسوم الطاقة المرتبطة الموردة كل ساعه هي الاكبر من :
١٠٪ من التكاليف المتزايدة لهذه الطاقة كما تم تعريفها في ملحق ٢ أو
السعر أو الاسعار بالدولار/ميجاوات/ساعة/التي يتم موافقة لجنة التشغيل عليها .

٤- يمكن للطرف الذي يتلقى الطاقة أن يلغى كل أو بعض الامداد بسعة التباين المبرمجة باسعار مناسبة على أن يتحمل هذا الطرف رسوم إلغاء ١٠٪ من أي نفقات يتكبدها الطرف المورد في الامداد لبرنامج الامداد بالقدر المسمى بما لا يقل عن ١٢٪ من سعة المدى القصير كرسوم لسعة المدى القصير الملقاة .

٥- إذا انخفضت سعة التباين عن الكمية المخصصة لمدة ٢٠ دقيقة متتالية أو أكثر خلال الفترة اليومية للتخصيص بين الساعه ٨:٠٠ والساعه ٢٢:٠٠ بالتوقيت المحلي في بلد المشتري عن طريق الطرف المورد بسبب متطلبات شبكته فإن رسوم الطلب الاسبوعي لسعة التباين بالنسبة للاسبوع الذي تم خلاله التخفيض المذكور سيتم تخفيضها بمقدار ١٦٠ دولار/ميجاوات) أو أي معدل آخر توافق عليه لجنة التشغيل) للتخفيض عن كل يوم يسرى فيه التخفيض بما لا يتجاوز ٩٦٠ دولار/ميجاوات (أو أي معدل آخر توافق عليه لجنة التشغيل) خلال اسبوع واحد

٦- لن تكون هناك رسوم لتبادل كميات متساوية من سعة التباين (أي في اعادة توريد هذه السعة والطاقة عينا) .

ملحق ١٠ خدمة النقل

فيمايلي شروط وأسعار ورسوم خدمة النقل مالم توافق لجنة التشغيل على خلاف ذلك بالنسبة لكل تعامل على حدها .

أ- القدرة غير الفعالة

يتبادل الأطراف قدره غير فعالة مقدارها صفر أو ابقاء هذا التبادل عند الحد الأدنى ومع ذلك فإن شروط وأسعار ورسوم انتقال القدرة غير الفعالة ستحدد بمعرفة لجنة التشغيل .

ب- خدمات النقل

تعرف خدمة النقل بأنها توريد الطاقة و / أو السعة عبر نظام وسيط من أو إلى نظام آخر . تمثل رسوم النقل أجراً مقابل استخدام شبكات النقل للنظام الوسيط لكافة التعاملات التي تستخدم أو تحجز هذه الوسائل .

ويتم دفع رسوم النقل دائماً من قبل المشتري ما عدا حالة التعاملات للطاقة الاقتصادية حيث يتم دعم هذه الرسوم بمعرفة كل من البائع والمشتري وفقاً لصيغة تقاسم الوفر .

تعد جداول لكافة رسوم النقل لكميات الطاقة لكل ساعة بساعة قبل الامداد .

يقوم الطرف الذي يطلب خدمة النقل بدفع الرسوم التالية الى الطرف الذي يقدم الخدمة ، ما لم تتفق لجنة التشغيل على خلاف ذلك لتعامل معين . حيث يتم تقدير الرسوم باعتبار الطاقة البرمجة للامداد الى الطرف الطالب للخدمة :

وستكون رسوم العبور ٣ دولارات / ميجاوات ساعة بالإضافة التي تغويض عن اللقد المتزايد . وهذا التعويض للفاقد إما أن يدفع وفقاً لسعر سبق تحديده أو يتم تعويضه بما يعادله من الميجاوات ساعه بمعرفة البائع . ويتم تقدير طريقة تعويض الفاقد بمعرفة لجنة التشغيل .

هــ كـ من النقل

الخدمة المثلى

والشروط والاسعار والرسوم المتعلقة بالخدمة المثلئ ستكون حسبما يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التشغيل لكل نوع من الخدمة على حده .

٣- مراجعة رسوم النقل

٤. اعتبارات الخواقد

وعلى المشتري أن يتحمل قيمة الفاقد في معدات نقل النظم الوسيطة .

مكة المكرمة

منطقة التحكم هي نظام كهربائي قادر على ضبط توليده للحفاظ على برنامج التبادل مع أنظمتها أخرى ويشارك في ضبط تردد الربط . والتحكم الآلي في التوليد هو الأداة التي تضبط التوليد آلياً في منطقة تحكم من موقع مركزي للحفاظ على تبادلية المبرمجة بالإضافة إلى مساهمة منطقة التحكم في ضبط التردد .

١- يقوم طرفا هذه الاتفاقية بتشغيل سعة توليد كافية خاضعة للتحكم الآلي للوفاء بالتزاماتهم نحو توازن الحمل مع التوليد والبرامج التبادلية لأحمالهم ولتقديم المساهمة الملائمة في ضبط التردد .

٢- تقوم كل منطقة تحكم بتشغيل تحكمها الألى فى التوليد فى الظروف العادية وفقا لانهياز تردد خط الربط .

٥- تقوم كل منطقة تحكم بمراجعة ضبط معامل انحياز التردد في الأول من يناير من كل عام بإعادة حسابات الضبط لتعكس أي تغير في خواص استجابة الوحدات لضبط التردد في المنطقة ويتم رفع تقرير بالقيم الجديدة وطرق تحديثها إلى اللجنة التوجيهية أو من ينوب عنها

٧- تعتبر التعليمات الخاصة بالاتحادات UCPTE , NERC , NORDEL لتشغيل
الأنظمة الكهربائية المرتبطة قواعد إسترشادية للتوصيات الفنية لتشغيل المتزامن للأنظمة
الكهربائية.

متطلبات التصميم :

متطلبات التشغيل :

سيبذل كل طرف جهده لبرمجة إيقاف وحدات التوليد بطريقة من شأنها أن تكون كافية لمواجهة توقعات الاحمال ومتطلبات إحتياطي التوليد أخذاً بالاعتبار الخروج الإضطرابي لوحداث التوليد .

محمد امين الخطيب

ملحق ١٤

الجدد

متطلبات التصميم :

يتم تخطيط نظام كل طرف ليخدم مصادر مناسبة للقدرة غير الفعالة (كل من السعوية والحثية) وأجهزة التحكم المطلوبة للحفاظ على جهود النظام والربط في الحدود المقبولة لكل من :

- مستويات الأحمال المتوقعة
- التبادلات بين النظامين بالوضع الذي تراه اللجنة التوجيهية ملائمة
- الأحداث الطارئة المتنبأ بها كفصل دوائر نقل أو وحدات توليد .
- مصادر القدرة غير الفعالة المطلوبة للحفاظ على جهود النظام تكون تحت سيطرة مسؤول تشغيل النظام لكل طرف .

تجرى دراسات التخطيط المشتركة لمعرفة لجنة التخطيط للتأكد من أن الأنظمة تستطيع الوفاء بالمتطلبات المذكورة .

متطلبات التشغيل

سيقوم نظام كل طرف بتشغيل مصادر قدرة غير فعالة وضبط منظم الجهد تمت الحمل لضمان بقاء جهود النظام في الحدود المقبولة التي تحددها اللجنة التوجيهية .

يتم التنسيق المسبق بين الطرفين لإختبار ضوابط الأجهزة اللازمة لضبط منظم الجهد تمت العمل و أجهزة التحكم في القدرة غير الفعالة .

سيقوم مسؤولو التشغيل بالنظامين بمراقبة جهود نظم النقل واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للاحتفاظ بالجهود في الحدود المقبولة المعروفة .

يجوز أن تتضمن الإجراءات التصحيحية ما يلي :

- زيادة أو نقص مصادر القدرة غير الفعالة
- فصل وتوصيل دوائر النقل
- تخفيض الطاقة المتبادلة
- تخفيف الأحمال
- إيقاف وحدات توليد

حكم من الأختصاص

قرار صادر عن وزير الداخلية

بموجب المادة (٧٩) من قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ بإلغاء تعليمات سابقة .

٠١ تلغى جميع تعليمات منح تصاريح سيارات مكاتب التوكسي والسرفيس والسفريات الخارجية (الطبع) وتعديلاتها المنشورة بعدد الجريدة الرسمية رقم (٤١٥٤) تاريخ ١٩٩٦/١٠/١.

٠٢ يعتبر هذا القرار ساري المفعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نذير رشيد
وزير الداخلية

تعديل

تعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (١) لسنة ١٩٩٧ :

١ - يعدل الجدول رقم (١) من التعليمات بشكله التالي :

الجدول رقم (١)
أجور العاملين في الامتحانات العامة
أولا جهاز الوزارة

الرقم	النص القديم	النص الجديد
١	مجلس الامتحان (عن كل جلسة)	عضو مجلس الامتحان (عن كل جلسة)
٢	رئيس واعضاء لجنة الامتحانات العامة (عن كل سنة دراسية)	رئيس واعضاء لجنة الامتحانات العامة (لكل منهم) عن كل سنة دراسية
٢٩	—	وحدة التدقيق والرقابة المالية عن كل سنة دراسية (٣٠٠) دينار

٢ - يعمل بهذا التعديل اعتباراً من العام الدراسي ١٩٩٦ / ١٩٩٧

وزير التربية والتعليم
الدكتور منذر المصري

محضر الفصل